وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون الخاص

المرجع :.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

المعـــاملات القـــانونية للإستثمـــــار

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبـة : حقـوق

التخصص : القانون الخاص

من إعداد الطالب :

- حمادوش علي

تحت إشـراف الدكتور :

- د. بلبنة محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: بن سالم كمال ..... رئيسا

الدكتور: بلبنة محمد ..... مشرفا مقررا

الدكتور: بن عيسى قدور..... ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

نوقشت يوم :2022/06/29

اهدي ثمرة جهدي إلى من كانا السبب في نجاحي أمي و أبي أطال الله في عمرهما،

والى إخوتي وأخواتي اللذين كانوا دائما عونا لي في مساري الدراسي خاصة الزوجة الكريمة .

إلى كافة أفراد عائلتي دون أن أنسى أصدقائي وزملائي جميعا كل باسمه

والى كل من وقف بجانبي ولم أقم بذكره....

شكر وتقدير

"نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي ، والذي ألهمنا الصحة والعافية و العزيمة.

فالحمد الله حمدا كثيرا

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف " بن سالم كمال " على كل ما قدمه لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة ، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذتنا ومعلمينا بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مستغانم الذين رافقون طيلة مشورنا الجامعي ، فطبتم وطاب مسعاكم ودمتم لنا قدوة وسيراجا وجازاكم الله عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأساتذتنا الكرام الذين يتفضلون بمناقشة هذه المذكرة، و إلى كل موظفي كلية الحقوق بجامعة عبد الحميد بن باديس من إداريين و أساتذة ...

مقدمة

مقدمة :

تتأثر الجزائر على غرار دول العالم بالتحولات الاقتصادية الكبيرة بسبب انهيار أو التذبذب في أسعار النفط ، لذا أصبح لزاما عليها أن تبحث عن البديل و التنويع الاقتصادي، وعليه فقد شرعت في إجراء مجموعة من الإصلاحات، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة الاقتصادية، خوصصة القطاع العام وتحرير الأسعار وفك قيود التجارة الخارجية، وكذلك إبرام عدة اتفاقيات على الصعيد الدولي والعربي لتحقيق التنمية وترقية الاستثمار ووضع مجموعة من الأحكام والقواعد القانونية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

والجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى جلب المستثمر الأجنبي للاستثمار فيها بشتى الطرق،وذلك نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها في تنظيم البنية الأساسية للدول المضيفة وادارة مرافقها العامة وتحسين هياكلها القاعدية و تطويرها، ويعتبر الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي من بين وأهم أدوات الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا وسيلة هامة يتم عن طريقها نقل التكنولوجيا، الخبرة الفنية والإدارية ، كما يقلل من البطالة بالإضافة إلى اكتساب الخبرة للعمالة الوطنية عند احتكاكها بالعمالة الأجنبية .

كما يعد الاستثمار على العموم وسيلة لتمكين الدول النامية من اللحاق بركب الدول المتقدمة أو لتقليص الفجوة بينهما، في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي، والجزائر باعتبارها بلد من البلدان السائرة في طريق النمو فهي أضحت مجبرة على أن تساير كل هذه المستجدات حتى لا تظل في معزل عن الاقتصاد الدولي .

من خلال ماسبق كرست الدولة الجزائرية كل جهودها في سبيل خلق المناخ الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على كل المستويات المالية، الجبائية، الجمركية،

الإجرائية وحتى القانونية ، ولعل أبرزها الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار[1] و المعدل و المتمم بالأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 [2] ، ثم عدل بموجب الأمر 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009[3] ، ليأتي بعده قانون الاستثمار رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار[4] ، الذي ألغى أحكام الأمر رقم 03-01 المتعلق تطوير الاستثمار، باستثناء أحكام المواد 22-18-06 من الأمر السالف الذكر[5]، والذي سنحاول في هذا البحث التطرق لأهم ما أتى به بخصوص تحفيز الاستثمارات والمزايا المكرسة في هذا القانون ، وكذا مختلف القيود القانونية التي تضمنها، كذلك سنتطرق الى أهم البنود التي كانت محل مناقشة من طرف مجلس الوزراء لمشروع القانون الجديد للإستثمار ، والتي انعقدت يوم 19 ماي 2022 وبصفة عامة يمكن القول أن قوانين الاستثمار أتت في الأساس من أجل تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

هدفت هذه الذراسة الى ابراز دور النظام الجزائري في استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية الى جانب التطرق الى العوامل التي يمكن لها أن تساهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية كون الجزائر لم تستفد من الطفرة الهائلة للاستثمار الأجنبي مقارنة مع دول النامية كدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، وخلصت الدراسة إلى أن وجود الحماية القانونية للاستثمار

[1] – أمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 20 01 ،يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج، عدد47 ،صادر في 22 أوت (2001) .ملغى جزئيا .

[2] – أمر رقم 08-06 ، مؤرخ في 15 جويلية 2006 ، يعدل و يتمم الأمر رقم 03-01 ، مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج، عدد 47 ،صادر في 19 جويلية .2006

[3] – أمر رقم 01-09 ، مؤرخ في 22 جويلية 2009 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ،ج ر ج ج، عدد 44، صادر في 26 جويلية .2009

[4] – قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016 ، يلغي جزئيا الأمر رقم 03-01 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر ج ج، عدد46،صادر في 3 أوت 2016 – .أنظر المادة 37 من قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016 ،المرجع نفسه.

[5] – قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016 مرجع سابق.

الأجنبي ليس كافيا على قدوم الاستثمار إلى الدولة ، ولا رهينا بالتشجيعات الممنوحة له ، بقدر ما توفره الدولة من سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة ومتكاملة الأبعاد تشمل كل عوامل ومحددات الاستثمار، وأن الجزائر لا تتوفر على بيئة مناسبة للاستثمار نظرا لضعف مؤشرات الحكم الراشد القائم على النزاهة والشفافية والحياد التام والحكم بالإرادة الشعبية ، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه الاستثمارات في القطاعات في البنى التحتية مبالغ فيها إلى استثمارات محددة في القطاعات المنتجة للسلع والخدمات ، وضرورة تحسين الأداء الاقتصادي وعدم الاعتماد على الثروات الطبيعية فقط ، وإصدار أنظمة قانونية مرنة تتسم بالوضوح، وموحدة غير متشبثة من قانون لآخر.

وتبرز أهمية الدراسة أيضا في أن هذا الموضوع من بين المواضيع التي طرحت على الساحة الدولية عامة والساحة الوطنية خاصة ، باعتباره محركا للتنمية الاقتصادية وخاصة أن الدولة الجزائرية بحاجة إلى موارد مالية إضافية خارج قطاع المحروقات الذي عرف في الآونة الأخيرة تذبذبات في أسعار المحروقات (في ظل جائحة كورونا).

كما تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهم العراقيل القانونية والإدارية التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، وكذا اقتتراح مجموعة من الحلول لهذه العراقيل ، وتم التطرق في هذه الدراسة الى وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية ، أبرزها مؤشر سهولة أداء الأعمال ، مؤشر الحرية الاقتصادية ، ومؤشر الاستثمار العالمي .

وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض مختلف العناصر المرتبطة بالاستثمار في الجزائر ومختلف العراقيل والعوائق القانونية والادارية التي تواجهه .

وترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الدور البارز للاستثمارات المحلية و الأجنبية وارتباطها بحياتنا الواقعية، ومعرفة أهم الجهود و التعديلات التي قام بها المشرع الجزائري فـــي

ظل القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار .وكذا مشروع قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة سياسة الدولة في ترقية الاستثمار و استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا إلى تقسيم بحثنا إلى فصلين أساسين ، بحيث نتناول مظاهر فاعلية قانون الاستثمار (الفصل الأول)، الإستثمار الأجنبي الماشر في الجزائر(الفصل الثاني).

الفصل الأول

مظاهر فاعلية قانون الاستثمار

تمهيد :

يعتبر الاستثمار بفهومه العام أحد أهم المفاهيم الاقتصادية التي خصتها العديد من الدول والحكومات ، كذلك رجال الإقتصاد والمنظمات الدولية بإهتمام كبير، فهو من أهم آليات تفاعل الاقتصادات في العالم على اختلاف مستوياتها، ولقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية والمحلية على الصعيدين الوطني و العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، وهذا نظراً للدور المهم والحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، رفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين الخبرات، فضلاً عن خلق وظائف كثيرة في الدولة المضيفة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

لذلك شكل قانون الاستثمار أو آليات تطبيقه ، الشغل الشاغل للحكومات وتصدرت قائمة اهتماماتها فعمدت الى الترويج لهاته القوانين وابراز امتيازاتها من خلال الندوات والمؤتمرات بغية جلب المستتثمر الأجنبي على غرار المحلي الى اقليمها [1]، وترافق ذلك مع حركة واسعة ونشطة لإصدار قوانين جديدة وتنقيح القائم منها بغرض تهيئة مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية .

حيث يعتبر إصدار قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 بمثابة رسالة قوية في اتجاه تحرير مجال الاستثمار نهائيا على ضوء نص المادة 43 من دستور 2016 ، بيد أنه وبعد بضع سنوات من تطبيق النص الدستوري والتشريعي على حد سواء يبدوا أن النتائج المتوخات لم تكن في الموعد . حيث يظهر تقرير البنك العالمي لسنة 2019 حول مناخ الاستثمار أن الجزائر لا تزال للسنة الثانية على التوالي تحتل مراتب متأخرة في المجال حيث صنفت في المركز 157 من ضمن الدول التي تتفاوت نسب جاذبية اقتصادها للاستثمار.

[1]- مولود سليم ، سليم لمين ، مدى فعالية القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار في استقطاب الاستثمارات الاجنبية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام تخصص القانون العام للأعمال ، جامعة بجاية 2018 ،ص30 .

وسنتنــاول في هذا الفصل التطرق الى السند والإطار القانوني للاستتثمار وكذا مختلف المؤسسات المخولة لمراقبة ومتابعة الاستثمار (المبحث الأول) ، و الاطار التنظيمي للاستثمار(المبحث الثاني).

المبحث الاول : الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار

لا شك أن معظم دول العالم تولي أهمية بالغة للاستثمارات المحلية و الأجنبية، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها ما هو متعلق بتغير الحركة الاقتصادية والتجارية العالمية[1] ، ومنها ما هو متعلق بتغير نظرة العديد من دول العالم إلى فحوى هذه الاستثمارات، إضافة إلى تراجع في الذهنيات التي ترى في الاستثمار الأجنبي أنه نوع من أنواع الهيمنة الاستعمارية[2] ، لذا عملت الجزائر منذ تبنيها لنظام اقتصاد السوق على تشجيع وتحفيز الاستثمارات الأجنبية لمواكبتها التطورات الاقتصادية العالمية ودخولها في منافسة مع بلدان العالم وهذا ما كرسه القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار[3] ،وعليه سنتناول من خلال هذا المبحث تحديد مجال تطبيق قانون الإستثمار ، (المطلب الأول)، و للوقوف على مؤسسات الاستثمار من خلال القانون رقم 09-16 السنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار تناولنا الإطار المؤسساتي للإستثمار (المطلب الثاني).

[1] -GUERID Omar,"L'investissement direct étranger en Algérie impacts, Opportunités et entraves", Revue N°3 juin 2008,P 19.

[2]– عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة، دور تدفقات الاستثما ارت الأجنبية المباشرة في القضاء على البطالة في الجزائر خلال فترة 2002-2016 "مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد، . 012018، ص .143

[3] – قانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق.

المطلب الأول : الإطار القانوني للإستثمار

تنص المادة الأولى من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، على مايلي :" يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات"[1].

على ضوء هذه المادة يتضح أن قانون الاستثمار يطبق على جميع الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو وطنية وعلى النشاطات الاقتصادية المحددة في مضمون قانون الاستثمار سواء كانت لإنتاج السلع أو الخدمات، وهذا ما يستدعي التطرق إلى تحديد مفهوم الاستثمار (الفرع الأول)، ثم تحديد مجالات الاستثمار(الفرع الثاني).

الفرع الأول: تحديد مفهوم الاستثمار

إن مصطلح الاستثمار وان كان مصطلحا شائعا وكثير التداول، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه، فاختلف هذا المفهوم مع اختلاف موقف المشرع الجزائري منه، بحيث طرأت عدة تعديلات على قانون الاستثمار، لذا لتحديد مفهوم الاستثمار يقتضي منا تعريف الاستثمار(أولا)، ثم دراسة مضمونه (ثانيا) .

أولا: تعريف الاستثمار:

الاستثمار لغة يعني استخدام المال و تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال و ينمو على مدى الزمن[2] ، أما من الناحية الاقتصادية فكلمة الاستثمار هي من بين المصطلحات الاقتصادية العالمية والمراد منه الزيادة ، أو الإضافة الجديدة في ثروة المجتمع

[1] – انظر المادة 01 من قانون رقم 16-09 ،مؤرخ في 3 أوت سنة 2016 ،مرجع سابق.

[2] – –عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، د ارسة قانونية مقارنة، لأهم التشريعات العربية 13 والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، . 2010ص18.

مثل إقامة المصانع والمباني و المزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيرا للرصيد[1] أما المشرع الجزائري عرفه في قانون الاستثمار على أنه :"**يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي: اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل، المساهمات في أرسمال الشركة** "[2] .

ثانيا: دراسة مضمونه

نص المشرع الجزائري في المادة 2 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار على تعريف الاستثمار، لذا سنحاول دراسة مضمونه، الأصول المقتناة التي تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة (1) ، رأسمال الشركة والمساهمة فيه (2).

1 – الأصول المقتناة التي تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة :

يرمي هذا الشكل إلى زيادة المخزون الوطني لرأس المال و الإنتاج، الشكل الأكثر كمالا للاستثمار في حال ما ولد رأسمال و انتاج جديدين تماما، و الهدف منه إنشاء مؤسسة جديدة برأسمال وطني أو أجنبي يتمتع بالشخصية المعنوية، و يدخل استثمار توسيع القدرات، رأسمال جديد يضاف إلى أرس مال قديم من أجل الحصول على زيادة في الإنتاج تضاف إلى الإنتاج الموجود، من أجل توسيع الإنتاجية للمؤسسة[3].

[1] – –معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2015 14 ص29.

[2] – –أنظر المادة 02 ،من قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت سنة 2016 ،مرجع سابق.

[3] – شنتوفي عبد الحميد، معاملة الإدارية و الضريبية للاستثما ارت في الج ازئر، أطروحة لنيل شهادة دكتو اره في العلوم، تخصص، قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو،2017 ،ص .306

2- رأسمال الشركة والمساهمة فيه:

إن هذا النوع من الاستثمار قد نصت عليه المادة 2 فقرة الثانية من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار[1] ، حيث ينقسم أرس مال الشركة المساهمة إلى حصص صغيرة القيمة تسمى بالأسهم[2] ، و يقصد بالمساهمة على أنه تقديم من طرف المستثمر" عطاء "أ" و مساهمة" نقدا أو عينيا مادي أو غير مادي، و قد يكون المصدر "المستثمر" إما شخصا طبيعيا وإما معنويا، خاصا أو عموميا[3] .

يلاحظ من مضمون نص المادة "2" أعلاه أن مصطلح الاستثمار جاء بصيغة شاملة، و لم يشر إلى مختلف النشاطات الاقتصادية التي يشملها الاستثمار، حيث تطرق لكل المشاريع التي تقوم باقتناء أصول من أجل استحداث نشاطات جديدة في إطار الإنتاج والتأهيل ، بالإضافة إلى المشاريع التي تهدف إلى المساهمة في أرسمال الشركة ، جاء مصطلح الشركة مرة أخرى بصفة عامة دون تحديد الشكل القانوني لها[4] .

من خلال ما سبق ذكره نخلص أن الاستثمار يتحدد كونه عبارة عن عملية منجزة ، بواسطة رأسمال أو رؤوس أموال ، أي تخصيص ممتلكات، قصد إنجاز مشروع ذو طبيعة اقتصادية، من خلاله يتحصل القائم به على الربح أو يتحمل الخسارة[5] ، ومن هنا يتضح لنا أن

---

[1] – أنظر المادة الثانية فقرة الثانية من قانون 09-16مؤرخ في 3 أوت لسنة 2016 ،مرجع سابق- .

[2] – أيت علواش نجاة، عبيدات علي، الاستثمار في إطار التنمية المستدامة وفقا للقانون رقم 09-16 المتعلق بترقية 18 الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، فرع القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017 .ص12.

[3] – قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر،2006 ،ص .11

[4] – حجارة ربيحة، حرية الاستثمار في التجارة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2017 ،ص .16

[5] – مقداد ربيعة، معاملة الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008 ،ص .12

تعريف الاستثمار يختلف ويتعدد بتعدد المصادر القانونية سواء كانت وطنية أو دولية كالمعاهدات الدولية[1] ، وكذا الاختلاف في الغاية و الأهداف فيما بينها أو بين الدول والمستثمرين الأجانب[2].

الفرع الثاني : تحديد مجالات الاستثمار

أدرج المشرع الجزائري من خلال القوانين المتعلقة بالاستثمار وخاصة قانون ترقية الاستثمار أنواع مجلات الاستثمار، والغاية منه هو دفع حركة التنمية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو نشاطات معينة، و هي الإستثمارات المنتجة للسلع(أولا)، والإستثمارات المنتجة للخدمات(ثانيا).

أولا : الاستثمارات المنتجة للسلع

تتعلق بعملية تحويل المواد الأولية لإنتاج أو صناعة منتجات جزائرية، كصناعة الآلات الالكترونية و المعدات و تركيبها، صناعة المواد الغذائية، فهنا تظهر جليا الأهمية التي تلعبها الاستثمارات الأجنبية المنتجة في تحقيق الرخاء الاقتصادي بزيادة القدرة الإنتاجية، و توفير مختلف السلع محليا و العمل على تصديرها[3].

ثانيا : الاستثمارات المنتجة للخدمات

يأخذ الاستثمار شكل تقديم الخدمات ، أي الأنشطة الاقتصادية غير المجسدة في صورة منتوج مادي[4] أو تقدم في صورة خدمة، أو نشاط مفيد لمن يطلبه، مثل الخدمات المالية التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية ، خدمات النقل البري و الجوي والبحري، وخدمات شركات

[1] – عيبوط محند وعلي الاستثمارات الأجنبية في قانون الجزائري، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر،2014 ،ص .120

[2] – حجارة ربيحة، حرية الاستثمار في التجارة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الدكتو اره في العلوم، تخصص، القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2017 ،ص 16.

[3] –بن شعلال محفوظ، الرقابة على الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص الهيئات العمومية و الحوكمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بجاية، 2014 ،ص .23

[4] – أنظر المادة 1 من قانون رقم 09–16 المتعلق بترقية الاستثمار، مؤرخ في 3 أوت سنة 2016 ،مرجع سابق.

الاتصالات والخدمات السمعية البصرية و الشركات السياحية و قطاع الإنشاءات والتعمير و مكاتب الاستشارات الطبية و القانونية[1] ، و تعد من بين المجالات المستحدثة في السنوات الأخيرة في إنتاج غير مادي، ولها قيمة اقتصادية، مثل خدمات ما بعد البيع[2].

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار

اعتبرت البيروقراطية القاتلة التي يتميز بها نظام التسيير في الجزائر ولاسيما في مجال الاستثمار أحد أهم العوائق ،في سبيل ترقية الاستثمار وأول كابح لمبدأ حرية الاستثمار، وعليه اعتبارا من اعتماد وتكريس هذه الحرية دستوريا كان من الطبيعي أن يتم إعادة النظر في الإطار المؤسساتي الذي يحكم الاستثمار الخاص في الجزائر، حيث إرتئينا التطرق للمجلس الوطني للاستثمار(الفرع الأول) كهيئة من هيئات تأطير الاستثمار و الإشادة كذلك بدور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار :

ينبغي التطرق للأحكام المتعلقة بإنشاء المجلس الوطني للاستثمار(أولا)، واختصاصات هذا الأخير في ظل قانون الاستثمار الجديد (ثانيا).

أولا: إنشاء المجلس الوطني للاستثمار:

لم ينص المشرع الجزائري على أن المجلس الوطني للاستثمار يعد كجهاز من أجهزة الاستثمار المنصوص عليها في الفصل السادس من قانون الاستثمار خلافا لما كان عليه الحال في قوانين الاستثمار السابقة ابتداء من قانون سنة 1993[3] وكذلك قانون الاستثمار

[1] – بن عنتر ليلى، الأساليب القانونية لتواجد الاستثمارات الأجنبية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، تخصص، القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.2016

[2] – بن شعلال محفوظ، مرجع سابق، ص .23

[3] –مرسوم تشريعي رقم 93 –12 مؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 ،يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية عدد 64 ، ملغى

لسنة 2001 [1] أين تضمن كل من القانونين النص على المجلس وأفراده بصلاحيات جد موسعة في مجال تأطير الاستثمارات، مراقبتها وبصفة عامة وضع الإستراتيجية التشريعية في المجال، في المقابل نلاحظ أن المشرع قد أشار في عدة نصوص على الدور الذي يلعبه هذا الأخير "المجلس" في منح مختلف المزايا والضمانات لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، الشيء الذي يدفعنا هاهنا إلى التساؤل عن المعنى المراد من إغفال ذكر المجلس الوطني للاستثمار على مستوى أجهزة تأطير الاستثمار. وعلى كل فقد أشار المشرع الى هذا الدور بصفة عامة في نص المادة 26 من الأمر 16-09 المتعلق بتطوير الاستثمار.

يبدوا أن عدم النص على المجلس الوطني للاستثمار ليس الغرض منه إلغاء دور هذا الأخير كليا وهو ما تأكده المادة 37 إذ تنص "تلغى أحكام الأمر رقم 01 -03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422الموافق ل 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، باستثناء أحكام المواد 6 ،18 و 22 منه ، حيث تعتبر المادة 18 بمثابة الأساس القانوني لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، حيث أضحت هذه الأخيرة بحكم ذلك بمثابة جزء لا يتجزأ من نص قانون الاستثمار الجديد .

بناء على ذلك يعتبر المجلس هيئة حكومية مكلفة بالسهر على ترقية وتطوير الاستثمار[2] حيث يتضح أخيرا أن هذا الطابع الحكومي والسياسي في تشكيل المجلس ورئاسته هو ما يفسر إغفال المشرع لذكر المجلس من ضمن هيئات تأطير الاستثمار في القانون 16-09 تماشيا مع التوجه الجديد للسياسة الوطنية في المجال الاقتصادي والتي مفادها انسحاب الدولة بمؤسساتها المركزية من التدخل المباشر في المسائل الاقتصادية ولا سيما منها مجال الاستثمار.

[1] – أمر رقم 01 -03 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001 ،يتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة رسمية عدد 47 ،ملغى.

[2] – عميري زهرة، هيئات تأطير الاستثمار في الجزائر، مذكرة للحصول على شهادة الماستر في القانون، جامعة مولود معمري تيزي-وزو، كلية الحقوق، فرع قانون الأعمال، سنة 2016 ،ص

أما بالنسبة لتنظيم وعمل المجلس فقد حدد المشرع بعد تعديله للأمر رقم 01 -03 بموجب الأمر رقم 08- 06 المتعلق بتطوير الاستثمار[1] اخضاع هذا الأخير لوصاية وزير الصناعة وهو ما نصت عليه المادة 12 منه كما ألغت المادة 13 من الأمر 06 السابق الذكر أحكام المواد 19 ،20 من الأمر رقم 03- 01 وهو ما أدى الى تجميد أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-281 واصدار المرسوم التنفيذي رقم 06 355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره[2] ، الذي يعد حاليا بمثابة النص التنظيمي قيد التطبيق فيما يخص هذه الهيئة.

ثانيا: اختصاصات المجلس الوطني للاستثمار :

نص المشرع على صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار في المادة 18 من الأمر 01 - 03 المعدل والمتمم، إذ كلف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على اتفاقيات التفاوض المبرمة بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام قانون الاستثمار، هذا ما جاء في قانون الاستثمار وترك هذا القانون تفصيل اختصاصات المجلس للتنظيم الذي تولاه المرسوم التنفيذي ر قم 06 -355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره[3] ، كما سبق معنا تبيانه.

أما بالنسبة لقانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 فقد تضمن بدوره تحديدا للدور الذي يلعبه المجلس في مجال إستراتيجية دعم الاستثمار في ظل النظرة الجديدة المعتمدة، ولقد

[1] – أمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 ،يعد ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة رسمية عدد 47 ،ملغى.

[2] – مرسوم تنفيذي رقم 06 -355 مؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 ،يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، جريدة رسمية عدد 64

[3] –تيزير يوسف، الإطار القانوني لحرية الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر " بن يوسف بن "خذة ، سنة 2011 ،ص 38.

نصت المادة 14 من قانون الاستثمار الجديد فيما يتعلق بمنح المزايا للاستثمارات التي تفوق قيمتها مبلغا معينا على وجوب خضوعها لرقابة المجلس، نفس الشيء بالنسبة لنص المادة 17 من قانون الاستثمار والتي تتعلق بكيفية منح المزايا الاستثنائية للاستثمار بالنسبة للاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والتي تتم بموجب اتفاقية استثمار بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وتحدد المادة 18 كيفية تطبيق المزايا المتفق عليها بين المستثمر والوكالة لاسيما فيما يتعلق بنظام الإعفاءات الضريبية حيث يبقى دور المجلس متعلقا أساسا بالنظر في المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الإستراتيجية والعوائد المالية الكبرى والتي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، على الرغم من عدم تمتع المجلس بالكفاءة التقنية اللازمة لتقييم مردودية هذه المشاريع ، كما أن إغفال ذكر المجلس في صلب قانون الاستثمار يؤشر على ارتباك حقيقي في مجال التأطير المؤسساتي للاستثمار وهو ما لا يخدم بطبيعة الحال الغرض الرئيسي من إصدار النص ألا وهو استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الوطنية والأجنبية على الخصوص.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

على غرار ما تم التطرق إليه بالنسبة للمجلس الوطني للاستثمار، سنتطرق فيما يلي لكيفية تنظيم المشرع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وفقا لأحكام قانون الاستثمار لسنة (2016) (أولا)، ثم نستعرض اختصاصات هذه الأخيرة (ثانيا) .

أولا: تنظيم وعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :ANDI

على العكس مما توجه إليه المشرع حين تنظيمه للمجلس الوطني للاستثمار، خصص القانون 16 09 –الفصل الخامس منه للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها الهيأة المختصة تقنيا بمتابعة تطبيق أحكام هذا القانون، حسب ما تنص عليه المادة 26.

ولقد تم انشاء الوكالة أول مرة بموجب قانون الاستثمار رقم 93 -12 لسنة 1993 ،حيث أطلق عليها تسمية الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات APSI طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المتضمن تنظيم وعمل هذه الأخيرة [1] .

في مرحلة ثانية وبمجرد اصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 تم النص على الوكالة بموجب المادة 6 منه وتغيير تسميتها الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهي التسمية التي كرسها فيما بعد المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المتعلق بالمجلس الوطني للاستثمار، والتي تم التأكيد عليها لاحقا في ظل الأمر 06 -08 المتعلق بتطوير الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 -356[2] المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها [3] .

حيث اعتبرت الوكالة بناء على ذلك بمثابة الذراع التنفيذي للسياسة الوطنية في مجال الاستثمار خاصة مع المفهوم الجديد لتطوير الاستثمار وصلاحيتها في دراسة ملفات التصريح بالاستثمار ومنح المزايا في إطار الشباك الوحيد الذي تم استحداثه لدعم تبسيط إجراءات دراسة الملفات والتخفيف من عائق البيروقراطية الذي يواجه المستثمر الوطني أو الأجنبي على حد سواء.

غير أن المشرع الجزائري قد قرر إعادة تنظيم الوكالة بصفة جذرية بموجب القانون 16-09 الجديد وذلك عن طريق تعديل الية الشباك الوحيد لصالح تنظيم جديد يقوم على المراكز المتخصصة وذلك حسب ما نصت عليه المادة 27 مركز تسيير المزايا، ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول،

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 94 -319 مؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1994 ،يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها، جريدة رسمية عدد 67.

[2] – مرسوم تنفيذي رقم 06-356 مؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 ،يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 64 ،معدل ومتمم

[3] – تيزير يوسف، مرجع سابق، ص 42.

باستثناء تلك الموكلة للوكالة،مركز استيفاء الإجراءات ، إ نجاز المشاريع ، ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع ، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات ، ويكلف بمساعدة ودعم انشاء وتطوير المؤسسات، مركز الترقية الإقليمية ، ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية" .

بناء عليه يمكن اعتبار أن المراكز تعد بمثابة تفرع عن الشباك الوحيد المركزي أو بالأحرى عبارة عن نظام لامركزي يمثل كل مركز متخصص فيه شباك وحيدا لامركزي يتمتع بنفس الصلاحيات والقدرة على اتخاذ القرارات وهو ما تؤكده المادة 27 اذ تقرر أن قرارات المراكز تعد ذات حجية بالنسبة للإدارات التابعة لها، هذا وقد ترك المشرع للتنظيم صلاحية تحديد كيفية عمل وانشاء مختلف هذه المراكز، حيث تم اعداد كافة النصوص التنظيمية الخاصة بقانون الاستثمار الجدي بما فيها المرسوم الذي يحكم تنظيم وعمل الوكالة ومختلف المراكز التابعة لها تحت رقم 17 –100 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتنظيمها وسيرها، الذي أكد على تقسيم مصالح الوكالة إلى مراكز لا يعني في الحقيقة التخلي على نظام الشباك الوحيد وإنما هو عبارة عن إعادة تنظيم لعمل الوكالة على مستوى لامركزي.

المرسوم التنفيذي رقم 17–101 [1] يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات ، ذلك أن استفادة الاستثمار من المزايا والضمانات المقررة بموجب قانون الاستثمار مرتبطة بمدى صلاحية هذا الأخير وفائدته بالنسبة للاقتصاد الوطني وعليه يعنى هذا المرسوم بتحديد هذه المجالات.

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 17 –100 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 ،يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06–356 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 16 .

المرسوم التنفيذي رقم 17-102 [1] يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به ، حيث يعتبر نظام التسجيل من أهم المستجدات التي جاء بها قانون الاستثمار لسنة 2016 .

المرسوم التنفيذي رقم 17 - 103[2] يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفيات تحصيله، فقد أقرت المادة 26 من القانون 16 -09 اتاوة لفائدة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقابل دراستها ملفات الاستثمار.

المرسوم التنفيذي رقم 17 -104[3] يتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة، وتتعلق مراقبة الاستثمار بالوقوف على مدى حسن استغلال المزايا الممنوحة في إطار القانون من طرف المستثمر المستفيد.

المرسوم التنفيذي رقم 17[4]- 105 يحدد كيفيات تطبيق المزايا الإضافية للاستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشأة لأكثر من مئة منصب شغل . فقد استكمل المشرع عن طريق هذه الترسانة من النصوص التنظيمية أحكام قانون الاستثمار الجديد أين كلفت الوكالة بمراكزها المتخصصة بدور أساسي في هذا المجال ، لا سيما من الناحية التقنية والتنظيمية.

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 17 -101 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 ،يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات، جريدة رسمية عدد 16.

[2] – مرسوم تنفيذي رقم 17-102 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 ،يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به، جريدة رسمية عدد 16.

[3] – مرسوم تنفيذي رقم 17-103 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 ،يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفيات تحصيله، جريدة رسمية عدد 16.

[4] – مرسوم تنفيذي رقم 17 -104 مؤرخ في 5 م ارس سنة 2017 ،يتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة، جريدة رسمية عدد 16.

ثانيا: صلاحيات واختصاصات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

لقد حددت المادة 26 من قانون الاستثمار لسنة 2016 صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تتلخص حسب هذه الأخيرة حول "تسجيل الاستثمارات، ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج، ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية، تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس إنجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم، الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال، الشركات أو تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها، المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به، تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون وتلك المذكورة في المادة 14 أعلاه.

"كما حدد الأمر 16 –09 اختصاص الوكالة فيما يتعلق بتسجيل الاستثمارات ومنح المزايا وحتى أجال انجاز مشاريع الاستثمار في المواد 4 ،14 ،17 ،20 ويفرض المشرع وجوب الحصول على ترخيص من الوكالة أو المركز المختص إقليميا بتسيير المزايا في حال رغبة المستثمر ممارسة حقه في التنازل عن المزايا كما نصت عليه المادة 18 السابقة الذكر والمادة 29.

بالإضافة إلى ذلك حدد قانون الاستثمار كيفية تدخل الوكالة فيما يتعلق بمتابعة الاستثمارات المستفيدة من المزايا خلال فترة الاستغلال حيث تطلع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بدور إحصائي مهم عن طريق جمع المعلومات التي تتحصل عليها من طرف المستثمر كما تنص عليه المادة 32 من قانون الاستثمار.

بالنسبة للمرسوم التنفيذي رقم 17–100 السابق الذكر والذي جاء بغرض التحديد الدقيق لصلاحيات الوكالة فقد أكد في المادة الثالثة منه على مختلف الأدوار التي تقوم بها الوكالة وفي مقدمتها الدور الإجرائي لهذه الأخيرة لا سيما فيما يتعلق بتسجيل الاستثمارات محل المزايا، الدور الإحصائي عن طريق جمع المعلومات الخاصة بالاستثمارات محل الإنجاز، الدور

الرقابي وهو ما يتجلى من خلال الرقابة التي تمارسها الوكالة طيلة مدة الإنجاز للسهر على حسن استغلال المزايا و كذلك الدور التحفيزي إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم المهام الموكلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

هذا ونلاحظ من خلال دراستنا لكيفية تنظيم المشرع الجزائري صلاحيات وأعمال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال القانون 16-09 والمرسوم التنفيذي 17 -100 التابع له أن هذا الأخير يسعى دائما إلى الجعل من هذه الهيئة جهاز تنفيذي يتمتع بأقصى قدر من اللامركزية وذلك لغرضين أساسيين ، مواصلة نهج الإصلاحات التي جاءت بنظام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كبديل عن الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات السابقة[1] ، وذلك عن طريق تفادي النقائص التي يفرزها نظام الشباك الوحيد لا سيما فيما يخص آجال دراسة الملفات ودرجة الكفاءة التي قد تنقص إطارات هذه الهيأة والتي يكفل نظام المراكز المتخصصة والشباك الوحيد اللامركزي تغطيتها.

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للاستثمار

بالإضافة إلى تنظيمه لمجال الاستثمار على المستوى الهيكلي والمؤسساتي، عن طريق تعديل مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع إعادة هيكلة كلية لهذه الأخيرة، حاول المشرع وضع أحكام مستجدة كليا فيما يتعلق بباقي القواعد التي تحكم تنظيم الاستثمار لا سيما من الناحية الإجرائية وكذا جانب المزايا والضمانات الذي يعد حجر الأساس بالنسبة لقانون الاستثمار، وعلى كل سنتطرق فيما يلي للجانب الاجرائي فيما يخص معاملة الاستثمار طبقا لأحكام القانون 2016 وخصوصا تقريره لنظام

[1] – ZOUITEN Abderrezak, L'Investissement en Droit Algérien, thèse de doctorat en sciences, Université des frères Mentouri, Constantine, Faculté de Droit, 2014-2015, P206

التسجيل عوضا عن نظام التصريح لمنح المزايا (المطلب الأول) ، و دراسة أهم هذه المزايا والضمانات التي يقررها قانون الاستثمار الجديد (المطلب الثاني).

المطلب الأول: كيفية منح المزايا والضمانات :

سندرس فيما يلي نظام التسجيل كما هو منصوص عليه في المادة 4 من قانون الاستثمار(الفرع الأول)، ثم نبين الإجراءات الواجبة على المستثمر بغية ذلك(الفرع الثاني).

الفرع الأول: نظام تسجيل الاستثمارات:

يتمثل التسجيل في الإجراء الذي نصت عليه المادة 4 من القانون 16-09 المتعلق بتطوير الاستثمار "تخضع الاستثمارات قبل إنجازها، من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون، للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المذكورة في المادة 26 أدناه . تحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات عن طريق التنظيم "[1].

كما تضيف المادة 8 من نفس القانون حكما مهما يتعلق بإجراء التسجيل اذ يجسد التسجيل بشهادة تسلم على الفور، تمكن المستثمر من الحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى كل الإدارات والهيئات المعنية . فمن خلال هذين النصين تتضح معنا معالم النظام الإجرائي الجديد الذي جاء به قانون الاستثمار لسنة 2016 والذي يقوم على فكرة التسجيل عوضا عن نظام التصريح المسبق حيث يظهر الفرق الأساسي ما بين هذين الإجرائين من حيث أنه بمجرد قبول تسجيل الاستثمار طبقا للمادة 4 و 8 السابقتين الذكر فان المستثمر يتمتع بموجب ذلك بصفة تلقائية ، آلية وبقوة القانون على حد تعبير المشرع ، بالمزايا والضمانات المقررة لصالحه في قانون الاستثمار، وذلك على خلاف نظام التصريح المسبق الذي كان ساريا في ظل قوانين الاستثمار السابقة الذي كان يمثل إجراء أوليا يسمح بموجبه

[1]- المادة 4 من القانون 16-09 المؤرخ في 6 مارس 216 المتعلق بتطوير الاستثمار.

للمستثمر الولوج إلى السوق حيث يمثل نظام التصريح المسبق أبسط أنظمة الرقابة التي تمارسها السلطات العامة على الاستثمار في مقابل نظام الرخصة أو الاعتماد[1] .

غير أن الفرق الأساسي ما بين المفهوم الجديد الذي أوردته المادة 4 و 8 ونظام التصريح يكمن في طابع تلقائية منح المزايا والحقوق في نظام التسجيل حيث لم يكن التصريح بالاستثمار يخول للمستثمر الحصول على المزايا والضمانات بل يلزم هذا الأخير تقديم طلب للحصول على قرار منح المزايا من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2] .حيث يبدوا أن المشرع وباعتماده إجراء التسجيل، قد حاول تسهيل وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين في ظل نظام رقابة بعدية تتعلق أساسا في مراقبة حسن تسيير واستغلال المزايا الممنوحة في حدود القانون على الرغم من عدم توضيح المشرع في صلب النص للشروط التي يتطلبها ملف الاستثمار من أجل قبول تسجيله مكتفيا بإحالة ذلك على التنظيم .

ويعتبر التسجيل من جهة ثانية قرينة على بداية سريان مدة انجاز المشروع الاستثماري التي تكون وفق اتفاق بين المستثمر والوكالة وكذلك يعتبر تاريخ التسجيل دائما طبقا للمادة 20 بمثابة تاريخ بداية سريان المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمر .

الفرع الثاني: إجراءات تسجيل الاستثمارات :

لقد نص قانون الاستثمار الجديد على إجراء التسجيل كنظام جديد لمنح مزايا وضمانات الاستثمار، كما أحال مسألة إجراءات منح المزايا على التنظيم، وبالفعل فقد تم ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-102 الذي يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به، بالإضافة الى المرسوم التنفيذي رقم 17-101[3] المحدد للقوائم السلبية

[1] – عميروش فتحي، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ل نيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، كلية الحقوق، تخصص قانون الأعمال، سنة 2010 ،ص 25.

[2] – عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر، 2006 ،ص 6.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 17-101المؤرخ في 06 جمادي الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس سنة 2017

والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات، السابق ذكره.

وبالرجوع إلى هذين النصين يتبين أن إجراء التسجيل هو اجراء مكتوب، طبقا لاستمارة معدة وفقا للملحق المرفق بنص المرسوم، يقوم به المستثمر من أجل التعبير عن إرادته في انجاز مشروع استثماري طبقا للقانون 16 –09 والاستفادة من المزايا المقررة وفقا لذلك، وعليه يتبين من ذلك أن الاستثمار لا يخضع بموجب إجراء التسجيل لأي رقابة إدارية مسبقة وهو ما يتماشى مع مبدأ حرية الاستثمار حيث يعتبر التسجيل في نهاية المطاف عبارة عن تصريح بالاستثمار، كما تخضع الاستثمارات التي تفوق قيمتها المالية خمسة ملايين دينار أو تلك التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والتي تكون محل مفاوضات مع الوكالة التي تقوم طبقا لأحكام المادة 17 من قانون الاستثمار بإعداد اتفاقية الاستثمار التي تحال على موافقة المجلس الوطني للاستثمار كإجراء أولي على التسجيل وذلك بغرض الحصول على المزايا الإضافية أو الاستثنائية.

و يمكن للمستثمر طالب التسجيل أن يختار تقديم طلبه أمام أي منها أو بالأحرى أمام المركز المتخصص الأقرب الى هذا الأخير، بشرط عدم ورود الاستثمار من ضمن القوائم السلبية المنصوص عليها بموجب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17 –101[1] ، كما استثنت المواد 4 ،5 من نفس المرسوم بعض النشاطات والسلع بالنظر إما إلى النظام القانوني أو النظام الجبائي الذي تخضع له.

هذا وتستفيد الاستثمارات المسجلة وفقا لهذا النظام بقوة القانون وبصفة تلقائية من المزايا المشتركة دون أي إجراء إضافي كما سبق التنويه إليه إلى غاية نهاية أجل منح المزايا المحددة عند التسجيل .آثار إجراء التسجيل إما عن طريق التجريد في حال إخلال المستثمر بالتزاماته لا

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 17–101المؤرخ في 06 جمادي الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس سنة 2017 مرجع سابق

سيما من حيث الانطلاق في الاستغلال أو الالتزامات المتعلقة باليد العاملة ، أو عن طريق الإلغاء بصفة إرادية أي عن طريق تنازل المستثمر الصريح أو الضمني من خلال عدم تقديم طلب تمديد اجل الاستفادة مثلا ، كما يمكن أن تنقضي آ ثار الاستفادة من المزايا عن طريق البطلان في حال التصريحات غير الدقيقة المقدمة من المستثمر عند طلب التسجيل.

وأخيرا تنقضي أثار التسجيل كذلك وبصفة تلقائية بانتهاء أجل الانجاز الذي يحتسب بداية من تاريخ التسجيل إلى غاية تاريخ بداية الاستغلال.

المطلب الثاني: طبيعة المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمر :

تمثل الحوافز الجبائية والضمانات القانونية أهم مساهمة من المشرع في سبيل تطوير الاستثمار والهدف من القانون 16 –09 وعليه سنتطرق لنظام المزايا(الفرع الأول) ، والضمانات القانونية للاستثمار (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نظام المزايا :

لقد حدد قانون الاستثمار الجديد[1] ثلاث أنواع من المزايا طبقا للمادة 7 منه إذ تنص على المزايا المنصوص عليها : المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة ، المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب شغل ، المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني .تعتبر المزايا المشتركة بمثابة الحد الأدنى من التحفيزات التي تتحصل عليها الاستثمارات مهما كانت طبيعتها بمجرد تسجيلها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتتعلق هذه المزايا بإعفاءات جبائيه على مستوى مرحلة انجاز الاستثمار ثم مرحلة الاستغلال ، والتي تشمل على تخفيضات فيما يتعلق عموما بالحقوق الجمركية للسلع المستوردة في هذا الصدد، الرسم على القيمة المضافة ، حقوق نقل الملكية وحقوق التسجيل ، والرسم على الإشهار العقاري، حق الإيجار المفروض لصالح أملاك الدولة.

[1]- قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 أوت سنة 2016 مرجع سابق

بالنسبة للمزايا الإضافية والتي تخصص لفائدة النشاطات ذات الامتياز والنشاطات المنشئة لمناصب شغل، فهي تنصب أساسا على الرفع من مدة الاستفادة من المزايا من ثلاثة الى خمسة سنوات وهذا بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ 100 منصب شغل فما فوق، كما يحكم منح هذه المزايا الإضافية مبدأ عدم تراكم المزايا حيث تطبق في حالت تعدد المزايا الممنوحة للاستثمار تلك التي تعتبر أكثر فائدة للمستثمر .

أما فيما يتعلق بالمزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني فانه يتم منحها مزايا طبقا لاتفاقية الاستثمار الوارد النص عليها في المادة 17 من القانون والتي تخضع لموافقة مجلس الاستثمار فنظام المزايا الخاص بهذا النوع من الاستثمارات يتميز بخضوعه لمبدأ التفاوض بين المستثمر والوكالة وذلك راجع للأهمية الخاصة التي يتمتع بها والأهمية التي توليها السلطات لهذا الأخير، هذا وتتعلق المزايا الاستثنائية في هذه الحالة بتمديد مدة الاستفادة التي قد تبلغ طبقا لاتفاقية الاستثمار 10سنوات ، كما يمكن أن تتعلق المزايا بالإعفاء أو التخفيض من الحقوق الجمركية والجبائية والرسوم والضرائب، والتي تكون وبطبيعة الحال أكثر أهمية من المزايا التي قد تمنح لباقي أنواع الاستثمارات في اطار المزايا المشتركة أو المزايا الإضافية .

الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار :

يعتبر موضوع الضمانات بدوره من أهم المواضيع التي يعنى قانون الاستثمار بتنظيمها والتي يمكن أن تؤثر إيجابا أو سلبا بالنظر إلى توفرها من عدمه في قرار الاستثمار، على الخصوص بالنسبة للاستثمارات الأجنبية حيث جاءت هذه الضمانات تاريخيا من مطالبات المستثمرين الأجانب عن طريق عقود الاستثمار والاتفاقيات الثنائية للاستثمار بداية ثم عن طريق إدراجها في قوانين الاستثمار المتعاقبة.

ولقد أدرج القانون 16-09 ضمانات أساسية للمستثمرين في الفصل الرابع منه حيث نصت المادة 21على مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للمستثمر في إحالة على مبادئ القانون

الدولي التي تحكم علاقة المستثمر الأجنبي بالدولة المضيفة[1] ، حيث يقتضي هذا المبدأ ما عدى بالنسبة للحالات التي تحكمها اتفاقيات استثمار ثنائية أو متعددة الأطراف بين الجزائر ودولة المستثمر الأجنبي المساواة في المعاملة ما بين المستثمرين الأجانب فيما بينهم والمساوات بين هؤلاء ونظرائهم من المستثمرين الوطنيين في الحقوق والواجبات أبعد من ذلك فقد نص القانون في المادة 22 على مبدأ ثاني يتعلق بالمعاملة التشريعية والتنظيمية للاستثمار حيث يبقى هذا الأخير وفقا لمبدأ ثبات التشريع المعمول به خاضعا لنفس الأحكام القانونية طيلة مدة انجاز واستغلال المشروع الاستثماري، فلا تأثر التعديلات والإلغاءات التي يمكن أن تطرأ على النصوص القانونية على الاستثمار الناشئ في ظل النصوص السابقة إلا إذا كانت هذه الأخيرة أكثر فائدة بالنسبة للمستثمر بطلب منه، حيث يتضمن هذا المبدأ تنازل الدولة بمحض إرادتها عن صلاحياتها الأساسية في تعديل النظام القانوني الذي يخضع له الاستثمار[2] .

فيما يتعلق بحماية الاستثمار حددت المادة 23 من القانون 16-09 مبدأ الحماية من إجراءات الاستيلاء ونزع الملكية للاستثمار حيث ركزت هذه الأخيرة على هاتين الطريقتين مستبعدة ذكر التأميم والمصادرة مركزة في ذلك على طرق الاستحواذ الإدارية التي تكون بسعي من السلطات العامة حيث تخضع إجراءات المصادرة لقرار قضائي فهي بذلك مشمولة بضمانات قضائية فلا حاجة للنص عليها في قانون الاستثمار وأما بالنسبة للتأميم فهو إجراء جد استثنائي ويبدوا من عدم النص عليه في قانون الاستثمار أنه تم التخلي عليه كليا خاصة في إطار تطبيق حق الشفعة للسلطات الوطنية في كل حالات التنازل عن الاستثمار لصالح الغير حسب نص المادة 30 .

[1] – عبد الله عبد الله الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية "دراسة قانونية مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008 ،ص 23.

[2] – دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، العراق، 2004، ص 54.

وعلى كل يحكم عمليات الاستيلاء ونزع الملكية ضمانين أساسيين يتمثل الأول في أنه لا يمكن أن يتعرض الاستثمار لأي نزع للملكية أو استيلاء إلا في حدود النصوص القانونية ذات الطابع التشريعي، مع اقتران العملية في كل مرة بتعويض عادل ومنصف.

كما يمكن للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نسب من استثماراته الخارجية طبقا للمادة 25 وفق أسقف دنيا يتم تحديدها وتسعيرها من طرف بنك الجزائر بصفة منتظمة، حيث أدرج هذا الضمان في القانون 16 -09 من ضمن ضمانات الاستثمار بعد أن كان عبارة عن إجراء من ضمن الأحكام الختامية في ظل القانون السابق وهذا نظرا للأهمية التي يكتسيها ضمان تحويل رأس المال وعوائد الاستثمار بالنسبة للاستثمارات الدولية.

هذا وتخضع النزاعات التي قد تطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إلى الجهات القضائية إلا في حالة وجود اتفاقية دولية أو شرط أو مشارطة تحكيم تبرمها الجزائر تسمح بلجوء هذا الأخير إلى وسائل حل النزاعات الدولية المتعلقة بالاستثمار ويتعلق الأمر هنا بالتحكيم التجاري الدولي كضمان من 2ضمانات حل النزاعات في مجال الاستثمار[1] .

[1] – قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية "التحكيم التجاري الدولي، ضمان الاستثمار"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ،ص 221.

خاتمة الفصل الأول :

في النهاية وبالنظر إلى مختلف النصوص القانونية التي تمثل حاليا النظام القانوني للاستثمار الخاص في الجزائر، وبعد استعراض مختلف التعديلات التي شهدها هذا النظام بداية من نص الدستور وتطبيقا له بموجب قانون الاستثمار، يتضح أن المشرع الجزائري قد بذل جهدا لا يستهان به من أجل تطوير هذه المنظومة وفقا لحاجيات المستثمرين والاقتصاد الوطني بالتبعية لذلك .

غير أنه بعد الدراسة تبين أن هذه السياسة تعاني بداية من ارتباك وغموض في بعض الأحيان من ناحية عملية إصدار النصوص القانونية التي تحكم مجال الاستثمار والكثرة من التعديلات التي لا تتلاءم مع استراتيجيات المستثمرين من جهة . ناهيك عن الإشكالات العديدة التي تعترض عملية تطبيق هذه التعديلات والإصلاحات على أرض الواقع من جراء البيروقراطية وأحيانا الفساد التي قوضت كل المساعي في مجال وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي ناجع بالنسبة لمجال الاستثمار. وتعد هذه المسألة من المواضيع التي خصص لها المشرع الجزائري حيزا هاما من اهتماماته ، خاصة في مرحلة الانفتاح الاقتصاد الذي انتهجته الجزائر بعد صدور عدة دساتير ، والذي شكلت منعرجا هاما في طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري بتبني النظام الليبيرالي القائم على الحرية الاقتصادية وازالة كل القيود والعراقيل التي توجه الخواص.

الفصل الثاني :

الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نتطرق في هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل واقعه وعرض مناخه وإبراز أهم المعوقات التي تعترضه ، حيث اعتبرت الجزائر مند الاستقلال الاستثمار الأجنبي كنوع من التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاج الجزائر للمنهج الاشتراكي.

وبالرجوع إلى الأهمية التي يكتسيها الإستثمار الأجنبي خاصة في السنوات الأخيرة حيث عرف عودة سريعة على الساحة الاقتصادية الدولية ، بل تزايدت أهميته لأنّ جميع الدول النّامية أصبحت بحاجة ماسّة إلى رؤوس الأموال لتحقيق تنميتها الاقتصادية و تمويل مشاريعها المتوقّفة من جرّاء عجزها الرّاجع إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية النّاجمة عن انهيار أسعار البترول، ما أدى الى زيادة الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر لإمكانية منحه الدول النّامية عدّة مزايا أهمها جلب تكنولوجيا متطوّرة تستفيد منها هذه الدول.

غير أنّه يجب أن لا نغفل قاعدة أنّ رأس المال لن ينتقل من بلده الأصلي إلى البلد المضيف، إلاّ إذا وفر له مناخ استثمار يحقّق له ما يهدف إليه من زيادة و نماء .هذا و قد استقرّ تعريف مناخ الاستثمار وفقا للأدبيات الاقتصادية المستقرّة، و وفقا لما ذهبت إليه المؤسّسة العربية لضمان الاستثمار على أنّه : " مجمل الأوضاع و الظروف السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية و القانونية التي تؤثر في توجهّات رأس المال"، من خلال هذا التعريف نستنتج أنّه يقصد بمناخ الاستثمار تلك الأوضاع و الظروف التي تتمّ فيها العمليّة الاستثمارية، التي قد تنعكس سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية و تشمل الأوضاع و الظروف السياسيّة الاقتصادية ، الاجتماعية و الأمنيّة ، إذ أنّ هذه الأوضاع و الظروف تترجم في مجملها إلى عوامل جذب أو عوامل حجب لرأس المال الأجنبي أو بعبارة أخرى إمّا أن تمثّل هذه العناصر دافعا للإقبال على الاستثمار في بلد ما أو الإحجام عنه[1].

[1]- صياد شهيناز،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2013 ص 84.

المبحث الاول : تحليل واقع الاستثمار المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية سنة 1986 ،وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية ممّا ألزم السلطات الجزائرية تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة ابتداء من التسعينات وهذا بتطبيقها لبرنامج الإصلاح الهيكلي، بغية تهيئة المناخ الملائم لجلب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، لذلك سنحاول التطرق إلى القوانين والتشريعات الموضوعة من طرف السلطات العمومية والتي في مجملها تهدف لترقية المجال الاستثماري ، ولعل تلك التي وضعت سنوات التسعينات كانت تأكيد على انتهاج الجزائر سياسة إصلاحات من شأنها تكوين مناخ جدي وفعال في جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية ، مع عدم إهمال باقي التشريعات السابقة ، إلا أن الحكومة ألقت خطابا أمام رجال الأعمال في صيف 2008 ، كان هذا الخطاب كافيا ليكون مرجعا لها في إقرار القاعدة 49%-51% حيث انها طرحت التساؤل التالي"كيف لمستثمر أجنبي استثمر سبعمائة مليون دولار ، أن يحصل على ملياري دولار كأرباح صافية في غضون 3 سنوات " [1] .

بعد الخطاب بأشهر قليلة ، فرضت الحكومة الجزائرية تدابير جديدة بإدراج مواد في قانون المالية التكميلي لسنة2009 ، أعطت الأفضلية للمستثمر الجزائري بنسبة 51 % سواء كان حكوميا أم خاصا ، في حال دخوله في شراكة مع مستثمر أجنبي.

وبذلك بات ممنوعا على المستثمرين الأجانب امتلاك حصص تزيد عن 49 % ، تسري على كافة المشاريع والقطاعات الاقتصادية ، بحجة حماية الاقتصاد الوطني من نفوذ المال الأجنبي ، حسب التبريرات التي ساقتها الحكومة وقتذاك .

[1]- صياد شهيناز،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي ، مرجع سابق.

لكن الحديث عن القاعدة عاد مجددا في الآونة الأخيرة ، على اثر إعلان الحكومة رغبتها في تضمين مشروع قانون المالية ، حزمة من الإجراءات الاقتصادية تسعى من خلالها إلى تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال واقترحت الحكومة في اجتماع لها رفع القيود المقررة في قاعدة 49%-51% المطبقة على الاستثمارات الخارجية التي تمس القطاعات غير الإستراتيجية ، وكانت هذه القاعدة محل انتقاد من قبل دول أجنبية ومنظمات دولية بمبرر أنها قيدت رغبات العديد من المستثمرين الأجانب ، وكانت سببا في عزوف ملحوظ للشريك الأجنبي من أغلب ميادين الاستثمار المتوفرة في الجزائر إلى حين صدور قانون الاستثمار 16-09 و الذي يشهد تعديلا في بعض مواده ليتماشى والتطورات التي تطرأ وتؤثر على الاقتصاد العالمي حيث أصدرت الحكومة هذه التعديلات في قانون الاستثمار الجديد أو المعدل والذي تضمن عدة تدابير جديدة لتسهيل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من بينها إنشاء شباك وحيد ، للاستثمارات الكبرى والاستثمارات التي تضم أجانب ، من أجل إيلاء العناية اللازمة لهذه المشاريع والتكفل السريع والفعال بها[1].

كما يهدف هذا الإجراء إلى جعل هذا الشباك قطبا للترويج للجزائر كوجهة استثمارية هامة على المستوى الدولي ، كما أنه سيضطلع بدور المستشرف لتحديد المجالات ذات الإمكانيات العالية لجذب الاستثمار إليها .

و من بين المزايا التي جاء بها النص الجديد, توسيع تعريف مفهوم الاستثمار من أجل "التكفل ببعض النقائص التي تم إغفالها في قانون الاستثمار الساري".

كما أنه يعيد النظر في عدة إجراءات من أجل تسهيل فعل الاستثمار, لاسيما من خلال منح صلاحيات أوسع لممثلي الإدارات لدى الشبابيك الوحيدة للاستثمار التابعة للوكالة الوطنية

[1] – مقال نشر في وكالة الانباء الجزائرية في 2022/02/12 .

لتطوير الاستثمار "أندي" المتواجدة على مستوى الولايات, يضيف الوزير الذي لفت على سبيل المثال إلى إعطاء صلاحية منح مزايا الاستغلال للشباك الوحيد المحلي.

المطلب الأول : حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن البيئة المؤسسية أصبحت على درجة عالية من التعقيد والديناميكية مما لها اثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ودورها البارز في إعطاء صورة واضحة لمدى جاذبية دولة معينة، لان المنطقة الجغرافية للدولة هي مسرح هذه العملية التي يجب أن تكون بيئتها المؤسسية ملائمة باعتبارها المسؤولة عن تقديم فرص النجاح أو الفشل وتحدد سلوك واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات على قراراتها الاستثمارية بحيث لا يمكن لمتخذي القرار وأصحاب المشروعات تجاهلها، وبالتالي العمل على تحسين نوعية المؤسسات وصولا إلى تحقيق بيئة مؤسسية جاذبة تساهم في استقطاب أكبر للاستثمارات الأجنبية. يعد هذا الأمر من بين أهم التحديات التي تواجه الجزائر من أجل استرجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

"**تدفقات محتشمة** " هذا ما صرحت به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تسجيل مجموع 1.877 مشروع استثماري خلال سنة 2021 و في هذا السياق, أكدت الوكالة على لسان مديرها أن تعديل قانون الاستثمار الساري (القانون 16- 09 المؤرخ في 03 أغسطس 2016), بعد خمس سنوات من تطبيقه, أصبح ضرورة "ملحة" لأن تقييم المنظومة القانونية الحالية أظهرت "عدة اختلالات ونقائص" يجب معالجتها وتداركها لاسيما فيما يتعلق بأجهزته ونصوصه التطبيقية[1].

و أنهت وزارة الصناعة إعداد النص الجديد وهو الآن على مستوى الحكومة لمناقشته, إبداء الرأي فيه وإثراءه لاسيما من طرف القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالاستثمار, يضيف

[1]- نقلا عن موقع http://elmihwar.dz بتاريخ 1 نوفمبر 2021.

السيد المدير أنه "فور المصادقة عليه من طرف اجتماع الحكومة, سيتم عرضه على مجلس الوزراء ومن ثم على البرلمان بغرفتيه"[1].

كما تجدر الإشارة الى أن هذا الانخفاض المحسوس في حجم التدفقات الاستثمارية اتسعت رقعته لتشمل معظم الدول النامية وذلك حسب تقرير الاستثمار العالمي 2020.

الحكومة تدرس مشروع قانون الاستثمار الجديد (2022)

وفضلا عن ذلك , فإن القانون الجديد سيعيد تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل بعث دورها وتعزيزه , وفقا للأهداف التي أنشئت من أجلها.

ويحوي القانون الجديد, من جهة أخرى, وضع شبكة تقييم وتقييس للمزايا الممنوحة للمشاريع الاستثمارية التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

و ستسمح هذه الشبكة بتحديد المزايا وفق مجموعة من المعايير المحددة مسبقا والتي تهدف إلى منح أفضلية منح المزايا للمشروع كلما كان بإمكانه تقديم قيمة مضافة أكثر للاقتصاد الوطني.

-- تسقيف العمالة الأجنبية ب10 بالمائة --

كما يسعى النص الجديد إلى تشجيع التشغيل من طرف المستثمرين الأجانب لليد العاملة المحلية , لاسيما تلك التي لا تتطلب كفاءات خاصة "كما هو معمول به في الكثير من دول العالم" .

و عليه سيتم إدراج سقف لتوظيف المستخدمين الأجانب بـــ 10 بالمائة من مجموع المناصب المنشأة بالاستثمار كحد أقصى , عند دخول المشروع حيز الاستغلال مع إمكانية

[1]- نقلا عن موقع وكالة الأنباء الجزائرية https://www.aps.dz/ بتاريخ 12 جانفي 2022.

رفع هذه النسبة إلى 15 بالمائة من العدد الإجمالي للمناصب المنشأة في حالة عدم توفر المؤهلات المطلوبة محليا[1].

ومن "أهم" النقاط التي يتضمنها القانون الجديد, نشير كذلك إلى استقرار المنظومة القانونية للاستثمار "لعشر سنوات على الأقل" وهذا من أجل "خلق مناخ أعمال محفز وملائم للاستثمار, في بيئة تسودها الثقة"[2].

و اعتبر الخبراء الاصلاحات التي يتضمنها قانون الاستثمار الجديد تكتسي "أهمية بالغة لإعادة بعث التنمية وبناء اقتصاد متنوع ومستدام يوفر فرص العمل ويكون قادرا على خلق الثروة".

==استيراد خطوط الانتاج المستعملة: إلغاء شرط العمر==

و بالموازاة مع التحضير لقانون الاستثمار الجديد, استكملت وزارة الصناعة إعداد نص قانوني جديد يتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي, والتي ستكون "هيئة ذات بعد وطني, مكلفة بتسيير العقار الصناعي من تهيئة, منح وأيضا تسيير العقار الصناعي, لتفادي تكرار بعض تجارب الماضي, حيث ستكون الأداة الرئيسية للدولة لتنفيذ السياسة الوطنية للعقار الصناعي".

بالإضافة إلى ذلك, استكملت الوزارة أيضا تعديل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعقار الصناعي من خلال إعادة النظر في الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول سبتمبر 2008, المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

[1]- نقلا عن موقع وكالة الأنباء الجزائرية https://www.aps.dz/ بتاريخ 12 جانفي 2022. مرجع سابق
[2]- نقلا عن موقع وكالة الأنباء الجزائرية https://www.aps.dz/ بتاريخ 12 جانفي 2022.

و سيتم في إطار النص الجديد إدراج "اليات جديدة لمنح العقار للمستثمرين الحقيقيين أصحاب المشاريع الخلاقة للثروة ومناصب الشغل", حسب الوزير.

و في رده على سؤال حول مضمون النص الذي عرضه مؤخرا في اجتماع الحكومة والمتعلق بجمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها, أكد السيد زغدار أنه يهدف إلى تبسيط وتنسيق أكثر فأكثر للإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح الرخص المتعلقة بهذا النظام الذي دخل حيز الخدمة في نوفمبر 2020.

و سيسمح الترخيص باستيراد هذه المعدات, من جهة, بتخفيض فاتورة استيراد معدات الانتاج بالسماح باستيراد "بأقل الأثمان" خطوط ومعدات مجددة "في حالة عمل جيدة", من خلال اغتنام الفرص المتاحة في الأسواق العالمية لاقتناء هذه المصانع بأثمان معقولة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي عرفتها البلدان المصنعة بسبب جائحة كورونا والتي أدت إلى غلق مصانع وعرضها للبيع بأثمان جد محفزة.

و ذكرت مصادر حكومية بأن هذا الإطار التنظيمي عند دخوله حيز الخدمة في نوفمبر 2020 , أدرج معيارا يستند على عمر خطوط الإنتاج من أجل ضمان أكثر فعالية اقتصادية لهذه الخطوط كونها تعتبر في هذه الحالة شبه جديدة.

و لكن بعد ملاحظة أن أسعار خطوط ومعدات الإنتاج بقيت مرتفعة نسبيا كونها شبه جديدة, تم إلغاء معيار العمر والاعتماد على معيار القدرات الفعلية لهذه الخطوط بعد تجديدها, حسب شروح الخبراء الذين لفتو إلى إشراك الهيئة الجزائرية للاعتماد "ألجيراك" للإشهاد على أهلية مكاتب الخبرة في إعطاء تقارير موضوعية وموثوقة بخصوص حالة ونجاعة الخطوط التي تم تجديدها.

وعلى المستوى المحلي، طالب في وقت سابق منتدى رجال الأعمال بإسقاط قاعدة 49%-51% باعتبارها عائقا أمام الاستثمار، بينما وصفت الجمعية العامة للمقاولين

الجزائريين، على لسان رئيسها مولود خلفي، قرار الحكومة الجديد بأنه "غير مقبول" لأنه يهدد مؤسسات المقاولات بالإفلاس.

وقدر إجمالي الاستثمارات التي تشمل مستثمرين أجانب، المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، بـ 146 مليار دينار جزائري (1.216 مليار دولار)، بحسب ما صرح به المدير العام للوكالة.

ورغم تصريحات المسؤولين بأن قانون الاستثمار الجزائري يتضمن امتيازات ، غير أن التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر لم ترق إلى مستوى طموحات الحكومة.

ووفقا لتقارير إعلامية، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2015 لم يتجاوز 587 مليون دولار، في حين بلغ سنة 2016 حوالي 1.5 مليار دولار.

وسجل تراجع لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017، حيث بلغت 1.2 مليار دولار، في حين ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى 22% سنة 2018 لتبلغ 1.5 مليار دولار.

الفرع الاول : تطور تدفق الاستثمار الاجنبي الى الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية ، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم^2 تقع في وسط المغرب في الشمال الإفريقي يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2000.000 كلم^2 وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم.[1]

[1] - علي همال ، فاطمة حفيظ (20005) آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ، مجلة الاقتصادية والمناجمنت ، الجزائر العدد 04 ص 396.

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والامكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر ، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول الى اطار اقتصادي فعال ، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها الى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر "والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2011-2021) .

- جدول رقم 01 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2011-2021) .

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
• تدفقات لـ FDI الواردة	1507	587-	1546	1200	1546	680	1385	2145

ك

المصدر : Word investment report.2021

- الملاحظ في هذه الاستثمارات أنها تبقى ضعيفة من حيث القيمة، حيث أنها لم تتجاوز حاجز 2746 مليون دولار المسجل في عام 2009 .في حين سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015 ،كذلك نلاحظ بداية الانخفاض خلال السنوات 2018-2020 ذلك راجع إلى الأزمة العالمية جراء تفشي فيروس كورونا (كوفيد – 19) ، هذه الأرقام بطبيعة الحال لا تعكس الحجم الحقيقي للجزائر ولا الإمكانيات التي تتمتع بها من مساحة شاسعة وسوق كبير وإمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة وغيرها من المحفزات الجاذبة للاستثمار
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في الجزائر :تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى أن حصيلة الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات بلغت 822 مشروعاً في الفترة الممتدة من 2002 إلى

2016 بقيمة إجمالية تقدر بـ 2216699 مليون دج، وتمثل نسبة 01 %من مجموع المشاريع الاستثمارية المقدرة بـ 63804 ، كما توفر هذه الاستثمارات مناصب شغل يقدر عددها بـ 119525 منصب شغل أي ما يمثل نسبة 10 %من مناصب الشغل الإجمالية للاستثمارات.[1]

وفي الفترة الأخيرة تم التوجه نحو المشاريع المنتجة التي تخلق الثروة ومناصب العمل ، حيث تم تحديد 13 فرعا اقتصاديا ، منها صناعة الحديد والتعدين واللدائن الهيدروليكية والكهرباء والكهرومنزلية والكيمياء الصناعية والميكانيك وقطاع السيارات والصيدلة وصناعة الطائرات وبناء السفن واصلاحها والتكنولوجيا المتقدمة في صناعة الأغذية والنسيج والألبسة والجلود والخشب وصناعات أخرى ثانوية .

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر :سجلت الاستثمارات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة من إجمالي حجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر كما تركزت هاته الاستثمارات في قطاعي الصناعة والخدمات.

الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة خارج قطاع المحروقات للفترة(2000-2016) ، حسب التقرير الصادر عن مؤسسة البنك الدولي لسنة2016 ،حيث عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا ملحوظا منذ سنة2000 أين كان حجم هاته الاستثمارات يقدر بـ280.0 مليار دولار لتنتقل إلى أعلى قيمتها سنة 2009 والتي قدرت بـ746.2مليار دولار، بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر والتخلص التدريجي من عبىء المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف...كما نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية حافظت على نفس النسق في الفترة (2007-2009 ،) لتنخفض بعدها إلى أدنى قيمة لها 403.0 -مليار دولار سنة2015 بفعل الأزمة النفطية وتراجع أسعار البترول في السوق العالمية، لترتفع سنة 2016 إلى ما

[1]- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI 2016.

قيمته 637.1 مليار دولار، ليبلغ أقصاه سنة 2018 ماقيمته 730 مليار دولار ، ورغم هذا الارتفاع يبقى حجم هاته الاستثمارت بعيد كل البعد عن المستويات المطلوبة[1].

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر:

لقد عملت الجزائر جاهدة على استقطاب أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال تهييئة المناخ المناسب له والقيام بالعديد من الإصلاحات المؤسساتية، ما أدى إلى زيادة تدفقاته في الألفية الجديدة من مختلف مناطق العالم وفي شتى القطاعات

1 – التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة(2002 –2018):

بالرغم من أن بعض القطاعات في الجزائر استطاعت جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فقد استثمرت شركة ORASCOMالمصرية في قطاع الاتصالات سنة2001 ،وفي الإسمنت سنة 2004 ،كما استثمرت الوطنية الكويتية في قطاع الاتصالات سنة 2004 ، واستثمرت شركة DANONE الفرنسية في قطاع الصناعة الغذائية، وشركة PEISER الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة ISPAT الهندية في قطاع الحديد والصلب، إلا أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لا تزال تتمركز في قطاع المحروقات . ففي الفترة 2002–2018 توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة وهو ما يوضحه الجدول التالي :

[1] - إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI) 2016.

- جدول رقم 02 : توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات.

القطاع	القيمة مليون دولار أمريكي
العقارات	1.730
بناء ومواد البناء	1.467
المنسوجات	924
مكونات السيارات	630
المنتجات الصيدلانية	313
الطاقات المتجددة	232
الاتصالات	178
مركبات أخرى غير السيارات	121
الغذاء والتبغ	92
وسائل النقل	77

المصدر : مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت 2017 ،ص61.

2- التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة(2002 -2018):

أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر :

لقد تبين أن المؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر سـواء كانت عربية أو أجنبية ، 80 % منها ترقى على مستوى الشركات متعددة الجنسيات ، وأما الباقي من هذه المؤسسات فهي تندرج ضمن اطار الشركات التي لم ترقى الى درجة التعددية الجنسية ، إلا بعض هذه المؤسسات يصنف نشاطها ضمن مشروعات الشراكة التي تتم وفقا لتعاقدات واتفاقيات بين

الدول أما فيما يتعلق بذكر أهم الدول التي تعمل في الجزائر في اطار تنفيذ المشاريع الأجنبية ، يمكن عرضها على النحو التالي :[1]

- الدول العربية : لقد تم ذكر توليفة الدول العاربية التي تتعامل معها الجزائر في اطار الاستثمارات العربية البينية ، وذلك حسب تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهي كل الدول العربي في مقدمتها قطر الامارات ومصر .
- الدول الأجنبية : لقد تعددت الدول العربية المستثمرة في الجزائر ، رغم كون حجمها يعتبر ضعيفاا ومحدودا ، وفي الواقع لا توجد احصائيات دقيقة تصدرها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمارات عن الدول المستثمرة في الجزائر ،ولهذا فإننا سنعتمد التقارير التي تعدها ANIMAINVEST خلال سنة 2008 عن الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2008 والولايات المتحدة أهم المستثمرين وأهم الشركات المستثمرة في الجزائر نجد : / ARCO / MOBIL / AMOCCO / PHILIPS SCHLUMBERGER ..

اضافة الى شركات أخرى مثل PFISER الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة ، وشركة *GCC* المختصة في صناعة الكوابل الكهربائية التي تمثل 70 % من رأس مال الشركة الوطنية للكوابل ببسكرة ، وشركة * CISCO SYSTEME* المختصة في صناعة البرامج الالكترونية.

كما بلغت قيمة الإستثمارات الأمريكية في الجزائر 1355 مليون دولار ، أما في اطار علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي أمضت الجزائر العديد من إتفاقيات التعاون مع أهم ثلاث دول جنوب الإتحاد الأوروبي هي : فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا حيث بلغت الاستثمارات الفرنسية 19702 مليون أورو ، والإستثمارات الإسبانية 1015 مليون أورو ، أما ايطاليا فقد بلغت استثماراتها 187 مليون اورو ، وتبرز استثمارات هذه الدول

[1]- تقرير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2018.

خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي *ROPSOL*/*CEPSA* الإسبانيتين ، *SYRAMENIV*/*AGIP* الإيطاليتين ، *GDF*/*TOTAL* الفرنسيتين ، بالإضافة الى بعض الإستثمارات في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات ، اذ تحتل فرنسا المرتبة الأولى حسب 2008 وأهم الشركات الفرنسية خارج قطاع المحروقات المستثمرة في الجزائر هي :[1]

في المجال المال BNP , HIRAM FINANCE , GEOS , SAVOYE

PARISPAS , SOCIETE GENERALE , CALYON , CARDIF , CRAS

في مجال السياحة والنقل ACCOR,CMA,CGM,DARKER

في مجال الخدمات والتوزيع : CARREFOUR

في مجال الإتصالات : ALCATEL TELECOM,LAPOSTE, SAFERCOM

في مجال الصناعات الغذائية : DANONE CASTEL, BEL

في مجال الطاقة : LAFRAGE BOUYGNES BTP ET CONSTRUCTION , RAZAL,VINCI,SUEZ

في مجال الصناعة MICHELIN , SANOF,AVENTIS

في مجال وسائل النقل : TENEULT , PEUGEOT , CITROEN

والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والبلدان :

[1]- تقرير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2018. مرجعسابق

- الجدول رقم : توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة 2000-2011 .

المناطق	عدد المشاريع	قيمة المشروع بالمليون دينار
أروبا	324	301997
الاتحاد	272	271118
فرنسا	121	39376
آسيا	48	513688
أمريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
افريقيا	1	4510
استراليا	1	2954
متعددة الجنسيات	14	2600
المجموع	**694**	**1688985**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

المطلب الثاني : المعوقات الاقتصادية للإستثمار الأجنبي :

الفرع الأول :الاستقرار السياسي

تتوقف عملية الإستثمار على مدى توفر الإستقرار السياسي و الأمني ، إذ لا يمكن تصور انتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل ارتفاع المردودية المتوقعة من عملية الاستثمار، وقد أكدت العديد من الدراسات الميدانية على العالقة السلبية بين جلب الاستثمار وغياب الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ومن بين مظاهر عدم الاستقرار

السياسي التعاقب السريع للحكومات مما ينعكس سلبا في عدم استقرار السياسات الاقتصادية[1] ، و بالتالي عدم وضوح الخطوط العريضة لاقتصاديات الدول المضيفة، إضافة إلى انتشار الخلافات السياسية و تحولها إلى عنف و اندلاع الحروب الأهلية.

فإذا كان الوضع السياسي يتميز بوضوح قواعد اللعبة السياسية وكذلك الاستقرار على المستوى الإقليمي فإنه يوصف بالوضع السياسي المستقر لأّ نه خال من العوامل المولدة للنزاعات الداخلية والإقليمية ، فبقدر ما تتحقق المشاركة السياسية لأكبر فئات اجتماعية عن طريق مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة ، بقدر ما تكون الثقة المشتركة قاعدة في العلاقات بين الجماعات تميل معها التمايزات العرقية والطائفية لتحرير الطاقات وتنويع المبادرات ، إلى الانصهار في الكيان الوطني الجامع، مما يشكل عاملا مشجعّ لإمتداد الاستقرار السياسي الى جميع الميادين الأخرى .

كذلك تلعب النزاعات الإقليمية أو القريبة من الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي دورا هاما ، لكون الدولة المضيفة تعاني تبعات عدم الاستقرار والنزاع العسكري وتوجه ميزانيتها للمجال العسكري تحسباّ لأي نزاع .

فالاستقرار السياسي هو انعدام المنازعات المحلية و الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب و التقلبات العسكرية ، حيث أصبح مؤشر الاستقرار السياسي مطلوب لدى المستثمرين الأجانب و ضرورة تقوية أسس الحكم على مفاهيم المشاركة و الشفافية و المساءلة وسيادة القانون ومحاربة الفساد و البيروقراطية و احترام حقوق الإنسان مما يساهم في استرجاع الثقة لدى المستثمرين في سياسات الدول المضيفة .

[1]- لعجال ياسمينة، الضب طارق،" إشكالية الازدواج الضريبي الدولي بين الآثار السلبية و فعالية الحلول الوطنية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016 ،ص .116

الفرع الثاني:عدم وجود سوق منافسة

ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية[1] :

1 – إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي ، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بدول أخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب .

2 – كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة و الاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من ذرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة .

3 – الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباط وثيق بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات ، وهذا القطاع لم يصل بعد الى المستوى المطلوب رغم نشاطه 44" من النشاط الوطني ، اضافة الى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقاته الخاصة مع المستثمرين الأجانب .

4– اضافة الى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكم ما يلاحظ من الإقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتعة مقارنة

[1]– بولعيد بلعوج ، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 04 ، ص 71 .

بالنشاط الاستثماري ، كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط ، بدل المغامرة في عملية الاستثمار .

5 – أما الجانب الآخر فهو المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالإستمرار أو بالغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالإستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر ، والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي .

6– أما الجانب الآخر الذي أضهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره ، وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة واغلاق بعض البنوك الآخرى ، نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع .

كما أن تجربة فشل بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه الى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا .

7 – كما أن ظاهرة انتشار المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لأن هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب .

8 – اضافة الى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان[1] : قضايا نظام الادارة العامة لسنة 2006 فإنه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدة الاحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 " من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا

[1]- تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الادارة العامة لسنة2006.

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا ، كما أن هذه الوضعية لاتسمح لأي مستثمر كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

الفرع الثالث : عائق العقار

تدخل الجزائر في مرحلة إصلاحات شاملة هدفها إنعاش الاقتصاد الوطني والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية فيه، ضف إلى ذلك وضع الإطار التشريعي لتحضير الانتقال إلى اقتصاد السوق بإصدار عدة نصوص تشريعية جديدة(مشروع قانون الاستثمار الجديد) وتعديل نصوص أخرى تماشيا مع المرحلة القادمة .ولان توفير العقار يعتبر محددا أساسيا لإنجاح هذه العملية وعاملا مساعدا على جلب ومن ثم استقرار المستثمرين الأجانب، لذلك فهو لا يزال رهين الكثير من العراقيل والممارسات التي تحول دون مروره بسلام، فغالبية المستثمرين سواءا كانوا محليين أو أجانب يشتكون من تداعيات هذه المسألة .

إذ أن منح الأراضي في الجزائر كان ولا يزال تحكمه ممارسات منها ما هو موضوعي ومنها ماهو ذاتي كتفشي الرشوة والسمسرة والمضاربة، ضف إلى ذلك ما خلفته السياسات الاقتصادية والمخططات التنموية الماضية من هياكل ومنشات ضخمة بقيت غير مستغلة مما أدى إلى اهتلاكها وسرقتها بمرور الوقت والسبب في ذلك يعود لتداخل هذه السياسات في بعضها البعض من جهة ، وعدم مرونة المنظومة التشريعية من جهة أخرى .لذلك سنحاول تسليط الضوء على أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي .

العقار : تصنيفاته وخصائصه

تصنف العقارات في الجزائر إلى: عقارات سكنية) كالشقق والمنازل)؛ عقارات تجارية (محلات البيع، المراكز التجارية،...)؛ العقارات الزراعية والفلاحية، عقارات الإدارات العمومية والحكومية؛ إضافة إلى العقارات الصناعية .و تعتبر مشكلة العقار وآليات الوصول إليه وتسوية

ملكيته أهم المعضلات المطروحة على مستوى الاستثمار في الجزائر[1]، حتى أنه أصبح مصدرا لمضاربات ومساومات لا تنتهي، ويوجد الآن نحو 50 %من العقار الصناعي في وضع غير قانوني وتفتقر حتى المناطق العمرانية الكبيرة مثل العاصمة لمخططات مسح الأراضي، كما تبقى نسبة هامة من المساحات المهيأة للبناء عرضة للمنازعات القضائية لعدم تسوية أمر ملكيتها .

خلال سنوات قليلة برزت شبكات مضاربة وسمسرة يطلق عليها عادة اسم «مافيا العقار» اتخذت أشكالا سرطانية وعمدت إلى توظيف الثغرات القانونية وحولتها إلى مصدر للثراء السريع وألحقت –بشهادة الجميع– أضرارا كبيرة بالاقتصاد وعطلت مشاريع التنمية، فقد وضع المستثمرون الأجانب والمواطنون على حد سواء مشكلة العقار كأول عائق أمام تدفق الاستثمار لارتباطها بإشكالية الملكية وكيفية الانتفاع منها والتصرف فيها .

إن مشكل العقار من أهم العراقيل التي تعيق لإستثمار الأجنبي في الجزائر ، اذ أنه يعتبر عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين ، حيث أن الاشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الإستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا الى سنة[2] ، كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي[3] :

[1]- علي همال ، فاطمة حفيظ ، مرجع سابق ، ص 385 .

[2]– محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص66

[3]– علي همال ، فاطمة حفيظ ، مرجع سابق ، ص 385.

1- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة

2- تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم انشائها بعد ، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها .

3- عدم توافق الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط .

4- أمن المنطقة الصناعية .

"كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، اذ انه يبقى العائق الأساسي في تطوير الانتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض يملكونها على الرغم من اصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية"[1].

المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار

لقد تطور المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للبلد وللفرص الاستثمارية، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية[2] ، وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم "المناخ الاستثماري المناسب تح" ت عنوانين كبيرين، احدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر[3] .

---

[1]- محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ص 66 .

[2]- محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية ، " مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد 02 ،الكويت، 2011 ،ص 8.

[3]- اجي بن حسين، دراسة تحليلة لتهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، 2ص، 2005

وعرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار على انه: "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الأمنية ، القانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية[1] ." كما تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن ن البيئة التي يتمَ مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكو فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا انه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري[2] .

و يعرف كذلك بأنه"البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات[3] . " فمناخ الاستثمار هو كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الاستثمار، فهو البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيدة لتخدم المستثمر وتحقق له أعلى عائد، وتقلل من الأعباء أو المعوقات التي تعيق استثماراته من اجل تحيق التنمية والنمو الاقتصاديين[4] .

---

[1]–جواد كاظم لفته، نظرة مؤسساتية مستقبلية لإدارة التنمية والاستثمار في العراق الجديد، مؤتمر علم الاقتصاد والتنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مارس 2005 ،ص .384

[2]– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993 ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، .61 –59ص ص، 1993

[3]– علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009 ،ص .17

[4]– عمرو جمال الدين، الدين العام وأثره على تهيئة المناخ الاستثماري في مصر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، 2002 ،ص .42

من خلال التعاريف السابقة لمناخ الاستثمار، فإنها تتفق في كون مناخ الاستثمار لا يتعدى أن يكون سوى تلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلى آخر، ومن هنا فإن مكونات هذا المناخ تشتمل على العديد من المنظومات – :

- المنظومة المؤسساتية الاقتصادية .
- المنظومة القانونية والقضائية.
- المنظومة السياسية وحالة الأمن في البلاد.
- المنظومة القيمية والسلوكية في المجتمع المعني.
- المؤشرات الكمية والنوعية لحالة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

الفرع الأول :المؤشرات الاقتصادية الكلية

من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في بحثنا هذا على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره ، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي ، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات .

الجدول رقم : تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للجزائر[1]

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	3.4	6.3	في المئة
معدل البطالة	11.4	11.7	في المئة
معدل التضخم	9.6	9	في المئة
سعر الفائدة	3	3	في المئة
الميزان التجاري	90	50	USD - مليون
حساب جار	-1.56	-0.96	USD - مليار
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	-10.8	-10	في المئة من الناتج المحلي الإجمالي
الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	62.5	51.3	في المئة من الناتج المحلي الإجمالي
الميزانيات الحكومية	-11.5	-5.6	في المئة من الناتج المحلي الإجمالي
معدل ضرائب الشركات	26	26	في المئة
معدل ضريبة الدخل الشخصي	35	35	في المئة

المصدر: تقرير ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators مارس 2022.

[1]- نقلا عن موقع ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators مارس 2022 .

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات افقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب ، ويظهر جليا من الجدول أعلاه التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الإقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بدية الألفية ، اذا انخفضت معدلات التضخم الى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في اقتصاد الجزائر ، والتي أدت الى كبح نمو العرض النقدي الى حدود مقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي ، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة .

كان للصدمة المزدوجة التي أحدثتها التدخلات الصارمة غير الدوائية لاحتواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال عام 2020 والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية أثرهما في زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر. وفي حين أظهر الاقتصاد الجزائري بوادر تعافيه خلال النصف الثاني من عام 2020، إلا إن الشركات والعمال تضرروا بشدة من جراء الركود الاقتصادي. وأدى الانخفاض المؤقت في أسعار النفط العالمية إلى زيادة تدهور رصيد المالية العامة والسيولة المصرفية وأرصدة المعاملات الخارجية، على الرغم من الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري.

تشير التوقعات الاقتصادية للجزائر إلى تحقيق تعافٍ يتسم بالهشاشة خلال عام 2021، وتعتمد استدامته بشكل مفصلي على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو في القطاع الخاص، فضلاً عن استعادة التوازنات في الاقتصاد الكلي. من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.7% في 2021 و2.5% في 2022، ليصل إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا.

وبينما يُتوقع للاقتصاد الجزائري الاستفادة من انتعاش إنتاج الغاز في 2021، فمن المتوقع أيضاً أن يتسم الانتعاش في القطاعات غير النفطية بالتباطؤ والتدرج. وفي الوقت نفسه، ستظل متطلبات المالية العامة والتمويل الخارجي كبيرة، ومن المتوقع أن تبلغ 18% و10% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، مما يستلزم العودة إلى التمويل عن طريق

البنك المركزي لتمويل العجز في المالية العامة ومواصلة سياسات ضغط الواردات إلى الحد الأدنى، مع توقع المزيد من الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري.[1]

الفرع الثاني :البنية التحتية للاتصالات و المواصلات

سبق وأن أشرنا الى أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية ، الجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي "

1- شبكة المواصلات :

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في افريقيا اذ تقدر بـ107324 كلم ، الا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة، فنسبة كبيرة منها في حاجة الى التجديد ، كما تعتبر تكلفة النقل و التوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية[2] ، ويبقى الحل الأمثل هو الطريق السيار الذي يربط المناطق الشرقية بالمناطق الغربية على امتداد مسافة 1200 كلم ،أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي أيضا تشهد تأخر ملحوض ، فهي في الغالب شبكة موروثة من الحقبة الإستعمارية ، وبالرغم من بلوغها 4500 كم الا أن نسبة ضئسلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي .

واذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من أجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ ، وفي ما يتعلق بالنقل

[1]- تقرير البنك الدولي عن المرصد الإقتصادي للجزائر (ربيع 2021)
[2]- ناجي بن حسين،تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 31 لسنة 2009 ص65

الجوي والبحري فنلاحظ تقادم الأسطول البحري الجزائري نستثني من ذلك النقل البحري للمسافرين حيث يشهد هذا القطاع تطور ملموس نوعا ما.

2- تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

لقد سشعت الجزائر الى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنيت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنيت في شهر مارس سنة 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام ،العلمي والتقني (CERIS) ، وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنيت .

وحسب مصادر المركز فإن عدد المستخدمين لهذه الشبكة في سنة 2011 /15.5 مليون مستخدم نظرا لعم شمول تغطية المتعاملين الاقتصاديين في مجال شرائح الهاتف النقال في بداية الأمر ، الا أن هذا المجال شهد تطور ملموس مما ساعد في تضاعف عدد مستخدمي النت عبر الوطن ، حيث بلغ سنة 2022 /27.28 مليون مستعمل حسب تقرير عن موقع DATAREPORTAL . وهذا راجع الى التحولات التي شهدها قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منها قانون جويلية سنة 2000 الذي ألغى الاحتكار العمومي في المجال ، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصال وهو ما سمح للخواص الأجانب بدخول غمار الاستثمار فـــي هذ المجـال الذي كان حكرا على المؤسسات العمومية [1].

[1]- ناجي بن حسين،تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ،مرجع سابق ، ص65

المطلب الثاني: التقييم الكمي والنوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

الفرع الأول : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر.

سنعتمد في تقييمنا الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار ، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدأ من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر الى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار ، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف غير مغالى فيه ، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة ،وشفافة يمكنها التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري [1].

الجدول رقم 05: يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر للسنة 2022 مقارنة ببعض الدول العربية :

البلد	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب للمناخ	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثماري
الجزائر	(03)	0	0	(03)	تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	(01)	(01)	(01)	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	(01)	(0)	(01)	(01)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر : تقرير مناخ الاستثمارفي الدول العربية 2021 الصادر عن المؤسسة العربي لضمان الاستثمار.

[1]– صالح مفتاح ، دلال بن سمينة ، مرجع سابق ، ص 121.

دليل المؤشر :

أقل من 1 : عدم التحسن في الاستثمار

من 1 ال 2 : تحسن في مناخ الاستثمار

من 2 الى 3 : تحسن كير في مناخ الاستثمار

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة:

.1=(3/(0+0+3))

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمارفيما يخص التوتزنات الاقتصادية الكلية ، ويرجع ذلك الى برامج الاصلاحات الاقنصادية ،اضافة الى أثر ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال السنوات الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة النمو الحقيقية ، ورغم هذا التحسن الا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرةفي جذب الإستثمار الأجنبي مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها ، ومن أجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الإستثمار في الجزائر ،يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية .

الفرع الثاني : التقييم النوعي

من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها ، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالإستثمار الأجنبي ، ومن أجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل من الجزائر ، تونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر .

01- المؤشرات التنافسية العالمية :

تصدر المؤشرات التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WORLD ECONOMIC FORUM) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول [1].فهذه المؤشرات تمكن الشركات من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الإنتقال الى بلد ما[2] .

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،التقرير السنوي 2009 ،ص168.

[2]-ناجي بن حسين ، مرجع سابق ص 68 .

جدول رقم 06 : أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولارالواردة إلى الدول العربية بنهاية عام 2020

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولارالواردة إلى الدول العربية بنهاية عام 2020 FDI stock to Arab countries in 2020 (US$ million)								
Rn	Coun	2019	2020	قيمة التغير (Value)	معدل التغير (%)	الحصة من الاجمالي %	الدولة	ترتيب 2020
1	S A	236376	241862	5486	2	26.6	السعودية	1
2	UAE	131012	150896	19884	15	16.6	الإمارات	2
3	Egy	126639	132477	5838	5	14.6	مصر	3
4	Mor	66551	72273	5722	9	8.0	المغرب	4
5	Jor	35760	36556	795	2	4.0	الأردن	5
6	Om	31332	35425	4093	13	3.9	سلطنة عمان	6
7	Tun	31605	35006	3400	11	3.9	تونس	7
8	Alg	31960	33086	1125	4	3.6	الجزائر	8
9	Bah	30684	31690	1007	3	3.5	البحرين	9
10	Sud	28494	29211	717	3	3.2	السودان	10
11	Qat	31061	28627	(2434)	(8)	3.2	قطر	11
12	Lib	18462	18462	0	0	2.0	ليبيا	12
13	Leb	68020	17752	(50268)	(74)	2.0	لبنان	13
14	Kuw	14904	14138	(766)	(5)	1.6	الكويت	14
15	Sy	10743	10743	0	0	1.2	سوريا	15
16	Maur	8995	9973	978	11	1.1	موريتانيا	16
17	Som	3152	3616	464	15	0.4	الصومال	17
18	Pal	2756	2717	(39)	(1)	0.3	فلسطين	18
19	Djib	1748	1988	240	14	0.2	جيبوتي	19
20	Yem	1942	1942	0	0	0.2	اليمن	20
21	Com	129	138	9	7	0.0	جزر ق	21
22	Irq	0	0	0	0	0.0	العراق	22
Total		912325	908576	(3749)	(0)	100.0	المجموع	

Source: UNCTAD

نلاحظ من خلال الجدول أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ومن بينها الجزائر خلال عامي 2020/2019 على التوالي حيث بلغت 3.6" من اجمالي الاستثمارات العالمية الواردة الى الددول العربية أي حوالي 31960 مليون دولار سنة 2019 و 33086 مليون دولار سنة 2020 بمعدل تغيير بلغ 4" حيث احتلت المرتبة الثامنة عربيا .

- ✓ ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر :

كلما تعقدت اجراءات العمل في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من انفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل ، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت اليه مختلف الدراسات النظرية والاستقراءات و الشواهد العملية مما يئدي الى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء ويعني ذلك اضعاف الإستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ، وتشير ظروف تأسيس الشركات الى طبيعة ودرجة تعقيد الاجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمرين ، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الإستثمارات ، العمل على تبسيط هذه الإجراءات والإسراع بها وتخفيض تكلفتها[1] ، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لضروف التأسيس الأعمال ندرج الجدول التالي :

[1]–ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص67.

- جدول رقم 07: يمثل التغير في ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2020

التغير في ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الاعمال لعام 2020 Ease of Doing Business Index for 2020 (change in Arab countries ranking)					
Economy	Globalranking الترتيب العالمي		change	Ar 2020	الدولة
	2019	2020	التغير	الترتيب العربي 2020	
U A E	11	16	5	1	الإمارات
Bahrain	61	43	18	2	البحرين
Morocco	58	53	5	3	المغرب
Saudi Arabia	91	62	29	4	السعودية
Oman	67	68	1	5	سلطنة عمان
Jordan	102	75	27	6	الأردن
Qatar	80	77	3	7	قطر
Tunisia	77	78	1	8	تونس
Kuwait	93	83	10	9	الكويت
Djibouti	122	112	10	10	جيبوتي
Egypt	119	114	5	11	مصر
Palestine	110	117	7	12	فلسطين
Lebanon	138	143	5	13	لبنان
Mauritania	155	152	3	14	موريتانيا
Algeria	157	157	0	15	الجزائر
Arab average	96	90	6		المتوسط العربي

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار 2019-2020

جاء ترتيب الجزائر العالمي والعربي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة الرتبة 157 لسنتين متتاليتين 2020/2019 حيث يرجح أن من أهم أسباب هذا التأخر في الترتيب الى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع والى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي .

- ✓ مؤشر البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات :

جدول رقم 08 : مؤشر البيئة العامة للأعمال لبعض الدول العربية.

المؤشر	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر FDI الوارد 196 دولة 2021	
البلد	2012 155 دولة	2018 180 دولة	2015 187 دولة	2020-2021 210 دولة	مؤشر الأداء	مؤشر الامكانيات
الجزائر	94	119	103	84	111	96
تونس	86	99	89	81	67	74
المغرب	86	97	124	114	101	90

المصدر : تقارير مناخ الاستثمار 2012-2020

- ✓ مؤشر الحرية الاقتصادية :

يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال)منذ عام 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك عل الحرية الإقتصادية لأفراد المجتمع ، وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة

عربية من بينها الجزائر . وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر سنين في مجال الحرية الإقتصادية [1].

مكونات المؤشر :يستند هذا المؤشر الى 10 عوامل تشمل :

وضع الادارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).

حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد .

السياسة النقدية (مؤشر التضخيم)

تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر .

وضع القطاع المصرفي والتمويل .

مستوى الأجور والأسعار .

حقوق الملكية الفردية .

التشريعات والإجراءات الإدارية البيروقراطية .

أنشطة السوق السوداء.

(1 – 1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة .

(1 – 1.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة

(1 – 1.95) يدل على ضعف حرية اقتصادية .

[1]–زين منصوري (2005) واقع وآفاق سياسة الاستثمار ، مجلة اقتصادية شمال افريقيا ، العدد الثانث جامعة الشلف ، الجزائر ، ص143.

(1 – 1.95) يدل على انعدام حرية اقتصادية .[1]

وضع الجزائر في المؤشر :

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995–2006 مابين 3.30 – 3.50 مما يعني تميز الجزائر بدرجة ضعيفة للحرية الاقتصادية ، فقد احتلت المرتبة 94 خلال سنة 2002 ، لتت راجع الى المرتبة 119 سنة 2008 ، على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2.95 2 .

- ✓ مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد :

ترصد منظمة الأوكتاد مؤشرين هامينلمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول وهما [3]:

- مؤشر أداء الدولة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (INDEX FDI PERFORMANCE) :

هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الإستثمارات الأجنبية الواردة عالميا منسوبة الى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية .

- مؤشر امكانات الدولة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة (INDEX FDI POTENCIAL) :

[1]–ناجي بن حسين ،. مرجع سابق ، ص69.

[2]– ناجي بن حسين ،. مرجع سابق ، ص70 .

[3]– عيسى عبد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ، 2006 البيئة الملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، طرابلس ، ص4.

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الإستثمار من خلال (13) مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط دخل الفرد ، نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، انتشار خطوط الهاتف الثابت ، انتشار خطوط الهاتف الثابت النقال ، متوسط استهلاك الطاقة للفرد ، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الاجمالي ، نسبة الملتحقين للدراسات العليا لإجمالي السكان ، التصنيف السيادي للدولة ، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم ، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم ، نسبة صادرات الدولة من خدمات للعالم ، حصة الدولة من الرصيد التراكمي للإستثمار الأجنبي الوارد للعالم .

دليل المؤشر :

من مقارنة وضع بلد ما وفقا لمؤشري الأداء و الإمكانات يتم تصنيفه ضمن احدى المجموعات التالية :

مجموعة الدول السابقة : تحضى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر امكانات مرتفع وتشمل هذه المجموعة 42 دولة .

مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحضى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر امكانات منخفض وتشمل هذه المجموعة 28 دولة بينها تونس .

مجموعو الدول دون امكاناتها وهي التي تحضى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر امكانات مرتفع وتشمل هذه المجموعة 30 دولة .

مجموعة الدول المتدنية الأداء وهي التي تحضى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر امكانات منخفض أيضا وهي المجموعة التي تنتمي اليها الجزائر والمغرب وتشمل هذه المجموعة 40 دولة .

لقد كان مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 يقدر بـ (0) ليصبح في حدود 0.3 خلال الفترة من 1998 – 2000 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من أصل 140 بلد سنة 2002 ليصبح في المرتبة 95 سنة 2004 بينما كان رصيد مؤشر الامكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة من 1988 – 1990 في حدود 0.198 ليصبح خلال الفترة 1998 – 2000 في حدود 0.216 وكان ترتيب لجزائر 96 ضمن 140 بلد شمله المؤشر.

- ✓ مؤشر التنمية البشرية :

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP ويتم اتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 28 و 85 سنة .

المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسبة الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح مبين 0% و 100 % .

مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح مابين 100 الى 40000 دولار.[1]

دليل المؤشر :

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر ، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر بـ 80 % أو أكثر ، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح بين 50 % و 75 % ومؤشر تنمية منخفض أقل من 50 %.

[1]– ناجي بن حسين ، مرجع سابق ض71.

وضع الجزائر :

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55 % سنة 1980 ليصبح في حدود 69.7 % سنة 2000 والذي جعله تحتل المرتبة 103 سنة 2005 والمرتبة 84 سنة 2012 لتصل ال المرتبة 7 عربيا و91 عالميا في بداية سنة 2022 .

- ✓ **مؤشر تقويم المخاطر القطرية : يتكون من المؤشرات التالية :**
- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية** : منذ 1980 يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (INTERNATIONAL COUNTRY RISKGROUP) وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمارويغطي المؤشر 160 دولة من بينها 20 دولة عربية ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية : مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%) ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25%) .[1]

يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة الى المجموعات التالية :

من 0 ال 49.4 نقطة : درجة المخاطرة مرتفعة جدا .

من 50 الى 59.50 نقطة : درجة المخاطرة مرتفعة.

من 60 الى 69.50 نقطة : درجة مخاطرة معتدلة .

من 70 الى 79.50 نقطة : درجة مخاطرة منخفضة .

من 80 الى 100 نقطة : درجة مخاطرة منخفضة جدا.

[1]–محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص291.

وهذا يعني أنه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة حيث صنفت الجزائر ضمن الدول التي تحوز درجة مخاطرة منخفضة ب79 نقطة سنة 2021.

- مؤشر اليورونمي للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورميني في السنة (في مارس وسبتمبر) وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بإلتزاماته المالية ، ويغطي 196 دولة منها 20 دولة عربية ويتكون من تسعة عناصر أساسية هي: المخاطر السياسية ، الأداء الإقتصادي ، مؤشر المديونية ، وضع الديون المتعثرة ، التقويم الإئتماني للقطر ، توافر التمويل المصرفي طويل المدى ، توافر التمويل قصير المدى ، توفير الأسواق الرأسمالية ، معدل الخصم عند التنازل ويشير دليل المؤشر الى أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل .

حيث أضهر هذا المؤشر خلال الربع الأول من عام 2019 تردي الأوضاع ففي كثير من الدول العربية خاصة تلك التي تعاني ويلات الحروب.

وجائت خمس دول عربية فقط ضمن قائمة أقل الدول في المخاطر للمؤشر الذي تصدره مجلة "يوروموني " ببشكل ربعي .

وحلت جيبوتي وسوريا ،موريطانيا ، السودان واليمن في ذيل القائمة ودول الخليج في أعلى القائمة عربيا .وتجدر الإشارة الى أن الكثير من المستثمرين يعتمدون التقرير السنوي الذي تصدره المجلة من أجل تحديد مخاطر الإستثمار في بلد ما ، اعتمادا على مؤشرات بيئة الأعمال التي تؤثر في تحديد قيمة الإستثمارات.

- ترتيب الدول العربية حسب التقرير الصادر أواخر سنة 2021:

1- قطر في المرتبة 28.

2- الكويت : في المرتبة 33

3- الإمارات : في المرتبة 36 .

4- السعودية: في المرتبة 49 .

5- عمان : في المرتبة 50 .

6- المغرب : في المرتبة 68 .

7- البحرين : في المرتبة 72.

8- الأردن : في المرتبة 78.

9- تونس : في المرتبة 83.

10- مصر : في المرتبة 99

11- لبنان : في المرتبة 101 .

12- الجزائر : في المرتبة 102

13- العراق :في المرتبة 130.

14- ليبيا : في المرتبة 152.

15- اليمن : في المرتبة 160.

16- السودان : في المرتبة 164.

17- موريطانيا : في المرتبة 165.

18- سوريا : في المرتبة 175.

19- جيبوتي : في المرتبة 184

وكلما كانت مرتبة الدولة أقل بالمؤشر كانت جاذبيتها أكبر للإستثمار فيها من حيث تحقيق عوائد أفضل واستقرار أكبر في المشاريع طويلة الأجل .

- **مؤشر الأنستتيو شنال انفوستر للتقويم القطري :**

يصدر هذا المؤشر منذ عام 1998 عن مجلة "الأنستتيو شنال انفوستر " مرتين في السنة (مارس وسبتمبر) ويغطي 151 دولة منها 16 دولة عربية ، يحتسب المؤشر استنادا الى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الأعمال والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى ، حيث تصنف الدول وفق تدرج من الصفر الى 100 وكلما ارتفع رصيد الدولة، دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة .

خلال سنة 2021 دخلت الجزائر الجزائر ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة حيث حصلت على الرتبة 81 دوليا من أصل 151 دولة.

- **مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :**

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE) ، حيث يقيس مخاطرة قدرة الدول على السداد ويغطي المؤشر المؤشر 141 دولة منها 20دولة عربيا ، ويستند الى مؤشرات فرعية تستخدم في تقسيم في تقييم العوامل السياسية ، مخاطر نقص العملة الصعبة ، قدرة الدولة على الإيفاء بإلتزاماتها الخارجية ، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الدي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة ، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي ، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى .[1]

وقد صنف دليل المؤشر الى :

1. **درجة الإستثمار A وتقسم الى أربع مستويات وهي :**

A1: البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا ، وأن امكامية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا .

[1]– محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 291.

A2: احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1

A3 : بروز بعض الضروف السياسية والإقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة مع استبعاد امكانية عدم القدرة على السداد.

A4 : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء من تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية رغم ذلك فإن امكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا .

2. درجة المضاربة وتقسم الى ثلاثة مستويات :

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير مستقرة تر أثير أكبر على سجل السدادالسيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والإقتصادية شديدة التقلب الى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والإقتصادية في دولة ما الى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوء.

استنادا الى هذا المؤشر فقد صنفت الجزائر خلال السنوات 2021/2020 ضمن الدرجة A4 والتي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة و يعود السبب الأساسي في ذلك لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف فاق 70 مليار دولار .

المطلب الثاني :العراقيل الادارية و القانونية في الجزائر

من أهم العوائق الادارية والقانونية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مايلي :

الفرع الأول : الفساد الاداري

"إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بإبتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا ، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فساادا عند تقديـــم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا "[1]

"كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة الى الفساد منذ سنة 1995 ، لالتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد .

ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر المعلومات المعتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية والعالمية للإستثمار في القطر المعني ، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية ، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية .

هذا وقد احتلن الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من اصل 146 دولة داخلة في الترتيب ، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2010 من أصل 159 دولة ، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الاداري من أهم عوائق الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر "[2]

[1]–بلعوج بولعيد، مرجع سابق ،ص82.

[2]– بلعوج بولعيد ، مرجع سابق ، ص 85.

الفرع الثاني : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية

"ان من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية نعمل تعمل بشفافية في الدول المضيف وصلاحية هذا الجهاز فعالة في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية للدول النامية ، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال الى الرجوع من حيث أتو في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين "[1]

وتلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العمليات للأسباب التالية :

1- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بإنتقال البضائع والتجهيزات من دولة الى أخرى.

2- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير الى الخارج .

3- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية وخاصة فيما يتعلق بمتابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية ، هذا بلإحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الإقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية .

4- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول .

[1]- صالح بن مفتاح ،دلال بن سمينة ، مرجع سابق ، ص 124-125.

5- إن الإسراع والأخذ بعين الإعتبار في المعاملات الإقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمرو في الدول النامية ، لأن التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا مايؤدي بالكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم .

6- إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي الى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو ام الإنسحاب من السوق أو التعرض للإفلاس .

الفرع الثالث :عراقيل اخرى :

إن عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بلإستثمار وغغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها ، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعت الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني جمود فبي مجال الإصلاحات على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية "[1]

كذلك قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبا على المستثمرين ، كقيامها بلإجراء تأميمي (كحق الشفعة) ، أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية ، وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة على أموالهم (رأس المال الجبان) وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة .

[1]- صالح بن مفتاح ، دلال بن سمينة ، مرجع سابق ، ص125.

خاتمة الفصل الثاني

لقد تعظم دور الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الإقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة ، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين الى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الإستثمارات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل اليها . ونظرا لأهمية هذا النوع من الإستثمارات فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية الى فتح أبوابها أمامه حيث اصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو اجتذاب المزيد منها .

وان الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة منه إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولمواكبة ماهو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عملت على اصدار عدة تشريعات وعدلت الكثير من القوانين تميزت في مجمله بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة ، وبالتالي تهيئة الأرضية القانونية والتشؤيعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين ، وبالتالي اعطاء دفعة ونفس جديدين للإقتصاد الوطني.

الخاتمة

يعتبر الإستثمار أحد أهم المصادر الداخلية والخارجية لتمويل الأنشطة الإقتصادية ، لذلك فقد اشتد التنافس بين الدول على استقطابه ، لما يحدثه من تأثيرات ايجابية على النمو الإقتصادي ، ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الإندماج في الإقتصاد العالمي .

والجزائر من بين الدول التي احتضنت الإستثمار الأجنبي المباشر وخاضت أشواطا في مجال الإصلاحات على جميع الأصعدة السياسية ، الإقتصادية والقانونية ، بهدف خلق بيئة تتلائم وتطلعات المؤسسات الأجنبية المستثمرة .

لكن الملاحظ أن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر لأجل تحسين مناخها الإستثماري ، الذي كثيرا ما يصطدم بحواجز تدفع الى العزوف وبالأخص عندما يتعلق الأمر بالإستثمار الأجنبي . لذا نقترح جملة من التوصيات التي من شأنها تذليل كل العوائق والصعوبات ، التي تقف في وجه تطوير وترقية الإستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء ومنها :

- تحسين البيئة الإستثمارية والبيئة التشريعية المشجعة على الإستثمار .
- الإسراع في اصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة في تعاملها مع المستثمرين .
- تطوير مجال الإعلام الآلي والإتصال لإعطاء وتوضيح مختلف الإمكانيات والفرص المتاحة للمتعاملين الأجانب .
- تكريس وسيلة الترويج لجذب المزيد من الإستثمارات .
- اعادة تكييف دور الوكالة الوطنية للإستثمار والأجهزة الأخرى المكلفة بالإستثمار ، بما تمليه المستجدات الإقتصادية الراهنة .
- ابرام المزيد من الإتفاقيات الدولية في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر ، التي تكفل وتحافظ على حق كل من الجزائر والمستثمر الأجنبي .
- يجب الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال التشريعات والقوانين المنظمة لشؤون الإستثمار .

- إيجاد حل لمشكل العقار الذي يبقى عقبة كبيرة في وجه المستثمر .
- مكافحة الفساد الإداري بكافة أشكاله وبشتى الأساليب ووضع عقوبات رادعة للمخالفين.
- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته ، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية ، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنضمات الدولية ، التي لها دور في عمليات الترويج ، وتقديم الخدمات الاستشارية وانشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي ، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للإستثما، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة اصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع ، مع العمل على ادخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية .
- ضرورة توفير البيئة التحتية اللازمة للإستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي .
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.
- ضرورة توفير الاستقرار السياسي.
- الزيادة في نفقات البحث والتطوير واعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

قائمة المراجع

أولا : قائمة المصادر:

أمر رقم 01 –03 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001 ،يتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة رسمية عدد 47 ،ملغى.

أمر رقم 01–09 ، مؤرخ في 22 جويلية 2009 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ،ج ر ج ج، عدد 44، صادر في 26 جويلية .2009

أمر رقم 03–01 مؤرخ في 20 أوت 20 01 ،يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج، عدد47 ،صادر في 22 أوت (2001) .ملغى جزئيا .

أمر رقم 08–06 ، مؤرخ في 15 جويلية 2006 ، يعدل و يتمم الأمر رقم 03–01 ، مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج، عدد 47 ،صادر في 19 جويلية .2006

قانون رقم 16–09 مؤرخ في 3 أوت 2016 ، يلغي جزئيا الأمر رقم 03–01 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر ج ج، عدد46،صادر في 3 أوت 2016 – .أنظر المادة 37 من قانون رقم 16–09 مؤرخ في 3 أوت 2016 ،المرجع نفسه.

قانون رقم 16–09 مؤرخ في 3 أوت 2016 مرجع سابق.

مرسوم تشريعي رقم 93 –12 مؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 ،يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية عدد 64 ، ملغى

مرسوم تنفيذي رقم 06 –355 مؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 ،يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، جريدة رسمية عدد 64

مرسوم تنفيذي رقم 06–356 مؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 ،يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 64 ،معدل ومتمم

مرسوم تنفيذي رقم 17 –100 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 ،يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06–356 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 16 .

مرسوم تنفيذي رقم 17 –101 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 ،يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات، جريدة رسمية عدد 16.

مرسوم تنفيذي رقم 17–102 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 ،يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به، جريدة رسمية عدد 16.

مرسوم تنفيذي رقم 17-103 مؤرخ في 5 مارس سنة 2017 ،يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفيات تحصيله، جريدة رسمية عدد 16.
مرسوم تنفيذي رقم 94 -319 مؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1994 ،يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها، جريدة رسمية عدد 67.

ثانيا : قائمة المراجع

1-الكتب:

دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، العراق، 2004
عبد الله عبد الله الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية "دراسة قانونية مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008 .
عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، د ارسة قانونية مقارنة، لأهم التشريعات العربية 13 والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، .2010.
عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر، 2006 .
عيبوط محند وعلي الاستثمارات الأجنبية في قانون الجزائري، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر،2014
قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية "التحكيم التجاري الدولي، ضمان الاستثمار"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 .
قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر،2006 .
لعجال ياسمينة، الضب طارق،" إشكالية الازدواج الضريبي الدولي بين الآثار السلبية و فعالية الحلول الوطنية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016 .
معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2015

ثالثا : المقالات:

بولعيد بلعوج ، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 04.

عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة، دور تدفقات الاستثما ارت الأجنبية المباشرة في القضاء على البطالة في الجزائر خلال فترة 2016-2002 ،"مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد، . 012018.

علي همال ، فاطمة حفيظ (20005) آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ، مجلة الاقتصادية والمناجمنت ، الجزائر العدد 04 .

ناجي بن حسين،تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 31 لسنة 2009.

رابعا : الرسائل والأطروحات العلمية

الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، فرع القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017 .

أيت علواش نجاة، عبيدات علي، الاستثمار في إطار التنمية المستدامة وفقا للقانون رقم 09-16 المتعلق بترقية 18

بن شعلال محفوظ، الرقابة على الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص الهيئات العمومية و الحوكمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بجاية، 2014 .

بن عنتر ليلى، الأساليب القانونية لتواجد الاستثمارات الأجنبية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، تخصص، القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.2016

تيزير يوسف، الإطار القانوني لحرية الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر " بن يوسف بن "خذة ، سنة 2011 .

حجارة ربيحة، حرية الاستثمار في التجارة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2017 .

شنتوفي عبد الحميد، معاملة الإدارية و الضريبية للاستثما ارت في الج ازئر، أطروحة لنيل شهادة دكتو اره في العلوم، تخصص، قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو،2017 .

صياد شهيناز،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2013 .

عميروش فتحي، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ل نيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، كلية الحقوق، تخصص قانون الأعمال، سنة 2010 .

عميري زهرة، هيئات تأطير الاستثمار في الجزائر، مذكرة للحصول على شهادة الماستر في القانون، جامعة مولود معمري تيزي–وزو، كلية الحقوق، فرع قانون الأعمال، سنة 2016.

مقداد ربيعة، معاملة الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008 .

المواقع الالكترونية :

- موقع http://elmihwar.dz بتاريخ 1 نوفمبر 2021.
- موقع وكالة الأنباء الجزائرية https://www.aps.dz/ بتاريخ 12 جانفي 2022.
- http//:Wordinvestment .com
- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.dz .

المراجع باللغة الفرنسية:

–GUERID Omar,"L'investissement direct étranger en Algérie impacts, Opportunités et entraves", Revue N°3 juin 2008.

GUERID Omar,"L'investissement direct étranger en Algérie impacts, Opportunités et entraves", Revue N°3 juin 2008..

ZOUITEN Abderrezak, L'Investissement en Droit Algérien, thèse de doctorat en sciences, Université des frères Mentouri, Constantine, Faculté de Droit, 2014-2015.
ZOUITEN Abderrezak, L'Investissement en Droit Algérien, thèse de doctorat en sciences, Université des frères Mentouri, Constantine, Faculté de Droit, 2014-2015.

الفهـــرس

الفهرس

إهداء

الشكر

المقدمة 01

الفصل الأول : مظاهر فاعلية قانون الاستثمار.....05

المبحث الأول : الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار.....07

المطلب الاول : الاطار القانوني 07

الفرع الأول: تحديد مفهوم الاستثمار 08

أولا: تعريف الاستثمار:.....08

ثانيا: دراسة مضمونه 09

1 – الأصول المقتناة التي تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة :.....09

2– رأسمال الشركة والمساهمة فيه:.....09

الفرع الثاني : تحديد مجالات الاستثمار.....11

أولا : الاستثمارات المنتجة للسلع 11

ثانيا : الاستثمارات المنتجة للخدمات.....11

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار.....12

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار :.....12

أولا: إنشاء المجلس الوطني للاستثمار:.....12

ثانيا: اختصاصات المجلس الوطني للاستثمار :.....14

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....15

أولا: تنظيم وعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :ANDI 15

ثانيا: صلاحيات واختصاصات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:.....19

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للاستثمار.....20

المطلب الأول: كيفية منح المزايا والضمانات :.....21

الفرع الأول: نظام تسجيل الاستثمارات:.....21

الفرع الثاني: إجراءات تسجيل الاستثمارات..... 22

المطلب الثاني: طبيعة المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمر.....24

الفرع الأول: نظام المزايا..... 24

الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار 25

خاتمة الفصل الاول..... 27

الفصل الثاني : اللإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....29

المبحث الاول : تحليل واقع الاستثمار المباشر في الجزائر.....31

المطلب الاول : حجم الاستثمار الاجنبي في الجزائر.....33

الفرع الاول : تطور تدفق الاستثمار الاجنبي الى الجزائر..... 37

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر:.....40

.2-1 - التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة(2002 - 2018) 40

2-2- التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة(2002 -2018) 41

المطلب الثاني : المعوقات الاقتصادية للإستثمار الأجنبي 44

الفرع الأول :الاستقرار السياسي 44

الفرع الثاني:عدم وجود سوق منافسة.....46

الفرع الثالث : عائق العقار.....48

العقار : تصنيفاته وخصائصه..... 48

المبحث الثاني : تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار..... 50

الفرع الاول :المؤشرات الاقتصادية الكلية..... 53

الفرع الثاني :البنية التحتية للاتصالات و المواصلات.....55

3-شبكة المواصلات 55

4-تكنولوجيا الإعلام والاتصال 56

المطلب الثاني: التقييم الكمي والنوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر.....57

الفرع الأول : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر. 57

الفرع الثاني : التقييم النوعي.....58

01- المؤشرات التنافسية العالمية 59

- ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر 60
- مؤشر البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات 60
- مؤشر الحرية الاقتصادية 63
- مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد 64
- مؤشر التنمية البشرية 66
- مؤشر تقويم المخاطر القطرية.....67

المطلب الثاني :العراقيل الادارية و القانونية في الجزائر.....72

الفرع الأول : الفساد الاداري 72

الفرع الثاني : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية 73

الفرع الثالث :عراقيل اخرى 74

خاتمة الفصل الثاني.....75

الخاتمة 76

الفهرس 76

ملخص مذكرة الماستر

إن التوجه الجديد ، توجه اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع التسعينات من القرن الماضي ورغبتها في تطوير آليات الاستثمار والنهوض بالتنمية ودخولها في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل من الاستثمار وسيلة من وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية وجلب التكنولوجيا والتفاعل مع العولمة ، من المعروف أن الاستثمار بمفهومه العام عادة ما يترك آثارا في مجملها ايجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له ، والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناءا على ذلك ، وتبقى قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات وآثارها المتوقعة على النمو الاقتصادي مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار ، النصوص التشريعية المتجددة والتي تتماشى والتغيرات في مجال الاستثمار ، الفرص الاستثمارية وذلك في سبيل تثمين المقدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، إضافة إلى تنويع الشركات الاقتصادية والاستفادة من إمكانياتهم وخبراتهم .

الكلمات المفتاحية :1/ قانون الاستثمار الجديد 2/ الاستثمار الأجنبي والمحلي
3/ المناخ الاستثماري **4/** الإطار القانوني 5/ الواردات 6/ المؤشرات الاقتصادية

Abstract of Master's Thesis

The new orientation, the orientation of the market economy adopted by Algeria in the early nineties of the last century, and its desire to develop investment mechanisms and promote development, and its entry into partnership with the European Union and its prospective accession to the World Trade Organization, makes investment a means of opening up to foreign markets, bringing technology and interacting with globalization. It is known that investment in its general sense usually leaves positive effects on the economy of the host countries, and the Algerian economy is not an exception to that, and Algeria's ability to attract more investments and its expected effects on economic growth depend on the ability to promote ideas, renewable legislative texts Which are in line with changes in the field of investment, investment opportunities, in order to value economic capabilities and expand the production base, in addition to diversifying economic companies and benefiting from their capabilities and expertise.

Keywords: 1/ The new investment law **2**/ foreign and domestic investment **3/** investment climate **4/** The legal framework **5/** imports **6/** Economic Indicators